

تلخيص
المختصر الحديث
في بياض أصول منهج السلف
أصحاب الحديث

حقوق الطبع محفوظة للجمعية

- الطبعة الأولى -

١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م

سلسلة مقررات الدورات العلمية (٥)
الإصدار رقم (٦٩)

تلخيص المختصر الحثيث

في بيان أصول منهج السلف
أصحاب الحديث

اختصره الشيخ

لافي الشطرات



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا،
وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ؛ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ؛ فَلَا هَادِيَ لَهُ.
وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ - وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ -.
وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُونُوا إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ .

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا
وِنِسَاءً ءَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِءَ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ .

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ
ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ .

أما بعد:

فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَأَحْسَنَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرَّ الْأُمُورِ
مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلَّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلَّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلَّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.

وبعد:

فهذا تلخيص لبعض مهمات كتاب «المختصر الحديث في بيان أصول منهج
السلف أصحاب الحديث» لفضيلة الشيخ عيسى مال الله فرج، لخصته ليكون
جملاً تجمع مهمات مما ينبغي معرفته من منهج السلف؛ لتدريسه لطلاب الدورة
العلمية المستمرة في جمعية مركز الإمام الألباني.
والله الموفق.

بيان معنى منهج السلف

□ أولاً: تعريف المنهج وبيان أهميته:

المنهج - في اللغة -: الطريق البين الواضح؛ قال - تعالى -: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شُرْعَةً وَمِنْهَا جَا﴾ [المائدة: ٤٨].

قال ابن عباس رضي الله عنهما: «سبيلاً وسنة».

المنهج - في الاصطلاح -: القواعد والضوابط التي تحكم أي محاولة للدراسة العلمية؛ كقواعد اللغة العربية، وأصول العقيدة، والفقه، والتفسير؛ حيث تضبط هذه العلوم دراسة الإسلام وأصوله.

□ أهمية المنهج:

إنَّ المنهج يحفظ للعلم نظامه واتساقه، كما أنَّه يضبط العقل البشري، والأعمال الذهنية، بقواعد ثابتة، بحيث تُعينه على الوصول إلى الحقيقة فيما يبحثه من موضوعات.

إنَّ شرط قيام العلم وتقدمه، أن تكون هناك طريقة صحيحة تحوي شتات الوقائع والمفردات المبعثرة هنا وهناك، وتربط العلاقة بينها، فتقدم العلم وتأخره مُرتباً بمسألة المنهج، يدور معها وجوداً وعدمًا.

□ ثانياً: تعريف السلف:

السلف - في الاصطلاح -: السلف يُراد بهم الصحابة رضي الله عنهم، والتابعون لهم بإحسان وتابعوهم، وأئمة الإسلام العدول ممن اتفقت الأمة على إمامتهم وعظم

تَلْخِيصُ الْمُخْتَصَرِ الْحَثِيثِ

شأنهم في الدين، وتلقَى المسلمون كلامهم خَلْفًا عن سلف بالقبول، دُونَ مَنْ رُمِيَ ببدعة أو لقب غير مرضي: كالخوارج، والرافضة، والقدرية، والمُرَجئة، والأشاعرة، والمُعترلة، والجهميّة، ونحوهم.

وقد يُطلق السلف ويُقصد به: كل مَنْ التزم طريق القرون الثلاثة، وسار على منهجهم.

كما قال ﷺ: «افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة؛ فواحدة في الجنة، وسبعون في النار. وافترت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة؛ فأحدى وسبعون في النار وواحدة في الجنة. والذي نفس محمد بيده! لتفترن أمتي على ثلاث وسبعين فرقة؛ فواحدة في الجنة، واثنتان وسبعون في النار».

وهذه الفرقة الناجية ليست محصورة في زمان أو مكان معينين.

□ ثالثاً: نشأة مذهب السلف:

لقد بدأت الحاجة إلى الانتساب للسلف حين تفرقت الأمة الإسلامية، وتعددت الاتجاهات الفكرية فيها حول أصول الدين، ممّا دعا علماء الأمة الأثبات وأساطينها الأعلام لتجريد أنفسهم؛ لتلخيص وترتيب الأصول العظمى والقواعد الكبرى للاتجاه السلفي والمعتقد القرآني النبوي، ومن ثمّ نسبته إلى السلف الصالح؛ لقطع الباب على كلّ مَنْ ابتدع بدعة اعتقاديّة، وأراد نسبته إليهم، حتّى كانت النسبة إلى السلف رمزاً للافتخار، وعلامة على العدالة في الاعتقاد، ممّا يدلّك على أنّ النسبة إلى السلف لم تكن بدعة لفظيّة، ولا مجرد اصطلاح كلامي، لكنّه حقيقة شرعيّة ذات مدلول محدّد.

ولذلك؛ لم تُؤصل قواعده، ولم تُحرر موارده إلا بقيام الحاجة في الأمة لبيان

مُتَكَامِلِ الصُّورَةِ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْقُرُونِ الْمُفَضَّلَةِ الْمَشْهُودِ لَهُمْ بِالْعَدَالَةِ مِنْ طَرِيقَةِ عَقْدِيَّةٍ وَسِيرَةِ تَوْحِيدِيَّةٍ.

□ رَابِعًا: مَا السَّلْفِيَّةُ؟

إِنَّ السَّلْفِيَّةَ اصطلاحٌ جامعٌ للمنهج الذي اعتمده وسار عليه السلف الصالح في تلقي الدين، وفهمه في اعتقاداتهم، ومعاملاتهم، وأحكامهم، وتربيتهم، ودعوتهم، وتركيز نفوسهم، وهو للدلالة على الملتزمين بهذا المنهج قديمًا وحديثًا.

قال الشيخ محمد بن صالح العثيمين - رَحِمَهُ اللهُ -: «السَّلْفِيَّةُ؛ هي: اتِّبَاعُ مَنْهَجِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ؛ لِأَنَّهُمْ مِنْ سَلَفِنَا الَّذِينَ تَقَدَّمُوا عَلَيْنَا، فَاتَّبَعَهُمْ: السَّلْفِيَّةُ».

□ خَامِسًا: مَنْ السَّلْفِيُّ؟

إِنَّ السَّلْفِيَّ «هو: كُلُّ مَنْ كَانَ عَلَى مَذْهَبِ السَّلَفِ»؛ عَقِيدَةً، وَشَرِيعَةً، وَخُلُقًا، وَدَعْوَةً. سِوَاءَ عِلْمٍ بِمَدْلُولِ هَذَا الْاسْمِ، أَوْ جَهْلَهُ.

وقال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز - رَحِمَهُ اللهُ -: «إِنَّ السَّلَفَ هُمْ: أَهْلُ الْقُرُونِ الْمُفَضَّلَةِ، فَمَنْ افْتَقَى أَثَرَهُمْ، وَسَارَ عَلَى مَنْهَجِهِمْ؛ فَهُوَ السَّلْفِيُّ، وَمَنْ خَالَفَهُمْ فِي ذَلِكَ؛ فَهُوَ مِنَ الْخَلْفِ».

□ مُسْتَلْزَمَاتُ الْإِنْتِسَابِ إِلَى السَّلَفِ:

١- أَنْ يَتَعَلَّمَ عَقِيدَتَهُمْ، وَأَنْ يَتَشَبَّعَ بِهَا، وَيَكُونَ مُلَمًّا بِأُصُولِهَا فِي الْجُمْلَةِ، وَأَنْ يَطْلُبَ الْعِلْمَ الشَّرْعِيَّ، وَيَتَفَقَّهَ فِي الدِّينِ عَلَى الْعُلَمَاءِ وَالْمَشَايخِ، لِيَدْعُوَ النَّاسَ إِلَيْهَا وَيُذَوِّدَ عَنْهَا عَلَى بَصِيرَةٍ وَهُدًى، وَأَنْ يُوجِّهَ أَتْبَاعَهُ إِلَى اخْتِزَانِ الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ عَنِ الْمَشَايخِ.

تلخيص المختصر الحديث

٢- أن يظهر أثرها على أفكاره وأهدافه، وأقواله وكتاباتة، بل وعلى سلوكه وأعماله، بحيث يكون ملماً بتفصيلاتها في العموم (في الأصول)؛ كالإيمان، والتوحيد، والأسماء، والصفات، والقدر، وحقوق الصحابة، وأن يكون متمسكاً بالسنة والأخلاق الفاضلة، والهدي النبوي، وعليه سمت السلف مخبراً ومظهراً.

٣- أن يوالي دعوتهم، ودعاتهم، وأئمتهم الماضين والمعاصرين، ومن سار على نهجها من جماعات وأفراد؛ فهي أظهر الدعوات المعاصرة التي سلكت سبيل أهل السنة والجماعة، معتقداً وسلوكاً في العصر الحاضر؛ لذلك تنبغي موالاتها من قبل كل من ينتسب لأهل السنة.

وجوب اتباع منهج السلف

يجب أن يُعلم أن اتباع منهج السلف الصالح -رضوان الله عليهم- ليس للعبد فيه اختيار، بل هو واجب من الواجبات الشرعية، وذلك للأدلة التالية:

□ أولاً: الأدلة من القرآن الكريم:

قال -تعالى-: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُنِيَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ

الْمُؤْمِنِينَ تُولِهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِهِ ۗ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

قال ابن كثير -رحمته- في قوله -تعالى-: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾: «هذا مُلَازِمٌ لِلصِّفَةِ الْأُولَىٰ، وَلَكِنْ قَدْ تَكُونُ الْمُخَالَفَةُ لِنَصِّ الشَّارِعِ، وَقَدْ تَكُونُ لِمَا أَجْمَعَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ الْمُحَمَّدِيَّةُ، فِيمَا عُلِمَ اتِّفَاقُهُمْ عَلَيْهِ تَحْقِيقًا، فَإِنَّهُ قَدْ ضُمِنَتْ لَهُمُ الْعَصْمَةُ فِي اجْتِمَاعِهِمْ مِنَ الْخَطَا، تَشْرِيفًا لَهُمْ، وَتَعْظِيمًا لِنَبِيِّهِمْ».

□ ثانيًا: الأدلة من السنة:

عن أبي موسى رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «النجوم أمانة للسماء، فإذا ذهبَت النجوم؛ أتى السماء ما تُوعَد، وأنا أمانة لأصحابي، فإذا ذهبَت؛ أتى أصحابي ما يُوعَدون، وأصحابي أمانة لأمتي، فإذا ذهب أصحابي؛ أتى أمتي ما يُوعَدون».

قال ابن القيم -رحمته الله-: «ووجه الاستدلال بالحديث؛ أنه جعل نسبة أصحابه إلى من بعدهم كنسبته إلى أصحابه وكنسبة النجوم إلى السماء، ومن المعلوم أن هذا التشبيه يُعطي من وجوب اهتداء الأمة بهم ما هو نظير اهتدائهم بنبيهم صلى الله عليه وسلم، ونظير اهتداء أهل الأرض بالنجوم.

وأيضًا؛ فإنه جعل بقاءهم بين الأمة أمانة لهم، وحرزًا من الشرِّ وأسبابه، فلو جاز أن يُخطئوا فيما أفتوا به، ويظفر به من بعدهم؛ لكان الظافرون بالحق أمانة للصحابية، وحرزًا لهم، وهذا من المحال».

□ ثالثًا: الأدلة من أقوال السلف:

* قال الإمام الأوزاعي -رحمته الله-: «اصبر على السنة، وقف حيث وقف القوم، وقُل بما قالوا، وكُفِّ عما كفوا عنه، واسلك سبيل سلفك الصالح؛ فإنه يسعك ما وسعهم».

وقال -أيضًا-: «عليك بآثار من سلف، وإن رَفَضَكَ النَّاسُ، وإيَّاكَ وآراء الرِّجال، وإن زَحَرَفُوهُ لَكَ بالقول؛ فإن الأمر ينجلي، وأنت منه على صراطٍ مُستقيم».

* وقال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمته الله-: «لا عيب على من أظهر مذهب السلف، وانتسب إليه، واعتزى إليه، بل يجب قبول ذلك منه بالاتفاق؛ فإن مذهب السلف لا يكون إلا حَقًّا».

أَسْمَاءُ السَّلَفِ وَأَقْبَابِهِمْ

وللسلف عدّة ألقاب، لُوْحِظَ في كُلِّ لَقَبٍ صِفَةٌ يَتَّصِفُونَ بِهَا، وَمِنْ ذَلِكَ مَا يَلِي:

أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ

□ إطلاقات مُصطَلَحِ أَهْلِ السُّنَّةِ:

ولمُصطَلَحِ أَهْلِ السُّنَّةِ إِطْلَاقَان: إِطْلَاقٌ عَامٌّ، وَإِطْلَاقٌ خَاصٌّ.

فالإطلاق العام؛ المرادُ به: ما يكون في مُقَابِلِ الرَّافِضَةِ؛ فيدخل في مَفْهُومِ أَهْلِ السُّنَّةِ جَمِيعَ الْفِرَقِ الْمُتَسَبِّبَةِ إِلَى الْإِسْلَامِ - عدا الرافضة-؛ وعليه يَصَحُّ تَقْسِيمُ الْمُسْلِمِينَ إِلَى سُنَّةٍ وَرَافِضَةٍ.

والإطلاق الخاص؛ والمرادُ به: ما يكون في مُقَابِلِ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالْفِرَقِ وَالْمَقَالَاتِ الْمُحَدَّثَةِ؛ كَالْخَوَارِجِ، وَالرَّافِضَةِ، وَالْجَهْمِيَّةِ، وَالْمُعْتَزَلَةِ، وَالْمُرْجِيَّةِ، وَالْأَشَاعِرَةِ، وَالصُّوفِيَّةِ، وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ؛ فَهَؤُلَاءِ لَا يَدْخُلُونَ فِي مَفْهُومِ أَهْلِ السُّنَّةِ بِالْإِطْلَاقِ الْخَاصِّ.

□ مَعْنَى الْجَمَاعَةِ:

الجماعة: ضد الفرقة.

وبهذا؛ يَظْهَرُ مَعْنَى السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ الَّذِي لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ أَرْبَعَةِ أُمُورٍ؛ وَهِيَ:

أ- الإقتداء بالرَّسُولِ ﷺ وَصَحَابَتِهِ الْكِرَامِ.

ب- الاجتماع على الحقِّ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ.

ج- الالتفاف حول أولياء الأمور من المسلمين.

د- السَّيْرُ عَلَى الْمَنْهَجِ الْمُتَّبَعِ فِي الْعِلْمِ، وَهُوَ دِينُ اللَّهِ الَّذِي جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، وَثَبَّتَ عَلَيْهِ أَصْحَابُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَالْأُمَّةُ، وَالتَّابِعُونَ، وَتَابِعُوهُمْ.

أهل الحديث

وَهُمْ كُلُّ مَنْ اتَّخَذَ السُّنَّةَ النَّبَوِيَّةَ مَصْدَرًا لِلتَّلَقِّي فِي بَابِ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ (إِسْنَادًا وَمَتْنًا وَفَقْهًا وَعَمَلًا).

قال الإمام أحمد - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عن الطائفة المنصورة: «إِنْ لَمْ يَكُونُوا أَصْحَابَ الْحَدِيثِ؛ فَلَا أَذْرِي مَنْ هُمْ».

وقال عبدُ الله بنُ المبارك - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - في الطائفة المنصورة: «هُم عِنْدِي أَصْحَابُ الْحَدِيثِ».

وقال ابنُ تيميَّة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: «وَنَحْنُ لَا نَعْنِي بِأَهْلِ الْحَدِيثِ: الْمُقْتَصِرِينَ عَلَى سَمَاعِهِ أَوْ كِتَابَتِهِ أَوْ رِوَايَتِهِ، بَلْ نَعْنِي بِهِمْ: كُلُّ مَنْ كَانَ أَحَقَّ بِحِفْظِهِ، وَمَعْرِفَتِهِ، وَفَهْمِهِ، ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَاتِّبَاعَهُ بَاطِنًا وَظَاهِرًا، وَكَذَلِكَ أَهْلُ الْقُرْآنِ، وَأَدْنَى خِصْلَةٍ فِي هَؤُلَاءِ: مَحَبَّةُ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ، وَالْبَحْثُ عَنْهُمَا وَعَنْ مَعَانِيهِمَا، وَالْعَمَلُ بِمَا عَلِمُوهُ مِنْ مَوْجِبِهِمَا...».

السَّوَادُ الْأَعْظَمُ

وَالْمُرَادُ بِهَذَا الْإِطْلَاقِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَصَحَابَتَهُ هُمْ الْأَكْثَرُونَ الَّذِينَ تَمَسَّكُوا بِالْحَقِّ، الْمَنْزِلُ مِنَ عِنْدِ اللَّهِ، الَّذِينَ يَجِبُ اتِّخَاذُهُمْ قُدْوَةً فِي الْحَقِّ فَيَتَمَسَّكُ بِمَا تَمَسَّكُوا بِهِ.

تلخيص المختصر الحديث

قال الرسول ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ -تعالى- لَا يَجْمَعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ، وَيُدُّ اللَّهُ مَعَ الْجَمَاعَةِ...».

وَهُمُ السَّوَادُ الْأَعْظَمُ عَامَّةُ الْمُسْلِمِينَ، الَّذِينَ لَا يَنْتَسِبُونَ إِلَى رَافِضَةٍ، أَوْ أَشَاعِرَةٍ، أَوْ مَعْتَزَلَةٍ.

الفرقة الناجية

وإِنَّمَا وُصِفَتْ بِالنَّجَاةِ؛ لِأَنَّهَا خَرَجَتْ عَنِ مَفْهُومِ الْوَعِيدِ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً؛ فَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ. وَافْتَرَقَتِ النَّصَارَى عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً؛ فِإِحْدَى وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ. وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ! لَتَفْتَرِقَنَّ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً؛ فَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَاثْنَتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ».

إِذْ سِوَاهَا مُسْتَحَقٌّ لِلْوَعِيدِ، وَأَمَّا هِيَ فَالْوَعِيدُ مَنْفِيٌّ عَنْهَا مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهَا قَدْ يَسْتَحِقُّ وَعَيْدًا آخَرَ غَيْرِ الْوَعِيدِ الْمَتَرْتَّبِ عَلَى الْفِرْقَةِ.

الطائفة المنصورة

وُوصِفَتْ بِالْمَنْصُورَةِ:

أ- إِمَّا لِأَنَّ اللَّهَ يَنْصُرُهَا وَيُؤَيِّدُهَا عَلَى مَنْ سِوَاهَا مِمَّنْ تَزَعَّمُ الْبِدْعَ وَالْبَاطِلَ وَالْكَفْرَ. وَهِيَ الْمَنْصُورَةُ بِالسِّيفِ وَالسَّنَانِ، وَبِالْحَقِّ وَالْبَيَانِ.

ب- أَوْ لِأَنَّهَا نَاصِرَةٌ لِلْحَقِّ، مُدَافِعَةٌ عَنْهُ، وَمُحَافِظَةٌ لَهُ.

وَكَلا الْمَعْنِيَيْنِ صَحِيحٌ، وَلَا تَنَافِيٌّ بَيْنَهُمَا وَلَا تَضَادٌّ، وَمِنْ هَذَا الْوَصْفِ؛ قَوْلُهُ

تلخيص المختصر الحديث

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا فَسَدَ أَهْلُ الشَّامِ؛ فَلَا خَيْرَ فِيكُمْ، لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي مَنْصُورِينَ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ».

وَمِنْ أَبْرَزِ صِفَاتِ هَذِهِ الطَّائِفَةِ الْمَنْصُورَةِ:

□ الصِّفَةُ الْأُولَى: الْإِسْتِمْرَارِيَّةُ:

اعْلَمْ أَنَّ أَوَّلَ صِفَةٍ تَمَيَّزَ بِهَا الطَّائِفَةُ الْمَنْصُورَةُ هِيَ صِفَةُ (الِاسْتِمْرَارِيَّةِ)؛ أَي: مُسْتَمِرَّةٌ بُوُجُودِهَا، وَمُقَوِّمَاتِهَا، وَأُصُولِهَا، وَدَعْوَتِهَا، وَمَنْهَجِهَا، وَرِجَالِهَا مِنْ زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

وَدَلِيلُهُ مِنَ السُّنَّةِ: قَوْلُهُ ﷺ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ، حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ ظَاهِرِينَ».

فَفِي قَوْلِهِ ﷺ: «لَا تَزَالُ»: دَلَالَةٌ وَاضِحَةٌ، وَبَيِّنَةٌ نَاصِعَةٌ عَلَى صِفَةِ (الِاسْتِمْرَارِيَّةِ) لِلطَّائِفَةِ الْمَنْصُورَةِ.

وَفِي قَوْلِهِ ﷺ: «طَائِفَةٌ»: دَلِيلٌ عَلَى وُجُودِ الْجَمَاعَةِ الَّتِي تَنْصُرُ فَتَنْصُرُ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ -رَحِمَهُ اللهُ-: «لَكِنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ يَبْقَوْنَ وَيَبْقَى ذِكْرُهُمْ، وَأَهْلُ الْبِدْعَةِ يَمُوتُونَ، وَيَمُوتُ ذِكْرُهُمْ».

□ الصِّفَةُ الثَّانِيَّةُ: الْاجْتِمَاعُ عَلَى التَّوْحِيدِ وَالْمَنْهَاجِ، وَالْمُفَارَقَةُ عَلَيْهِمَا:

وَالْمَقْصُودُ يَكُونُ التَّوْحِيدَ أَسَاسًا لَهَا، وَالْمَنْهَجَ مِخْوَرَهَا؛ أَي: لَا تَقْبَلُ فِي صُفُوفِهَا إِلَّا الْمُوَحِّدِينَ، وَلَا تَبْدَأُ دَعْوَتَهَا إِلَّا بِالتَّوْحِيدِ، وَلَا تُرَبِّي أَتْبَاعَهَا إِلَّا عَلَى الْإِيمَانِ وَالتَّوْحِيدِ، وَلَا تَسِيرُ إِلَّا عَلَى مَنْهَاجِ عِنْدَهَا فِيهِ مِنَ اللَّهِ بُرْهَانَ، وَلَا بُرْهَانَ إِلَّا

تلخيص المختصر الحديث

على منهج أصحاب رسول الله ﷺ ومن تبعهم بإحسان.

فعليهما تجتمع، وفيهما تفارق، وعليهما توالي، وفيهما تعادي.

ففي حديث مُعَاذِ بْنِ جَعْفَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين أرسله رسولُ الله ﷺ إلى اليمن، أرسله داعية ومُعَلِّمًا، ورَتَّبَ له الأولويات، وبيَّن له الطريقة المثلى في تجميع الناس ودعوتهم؛ فقال له ﷺ: «إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَدُنْكَ؛ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَدُنْكَ؛ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيائِهِمْ، فترُدُّ في فُقَرَائِهِمْ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَدُنْكَ؛ فإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ».

فَجَعَلَ ﷺ الْأَوْلِيَّةَ -التي ليس قبلها ولا بعدها أولوية- هي (التوحيد)، ثُمَّ القيام بالعبادات، وهو ما يُعبَّر عنه: بتصحيح العقائد، وإصلاح العبادات.

□ الصِّفَةُ الثَّلَاثَةُ: الشُّمُولِيَّةُ الدَّعْوِيَّةُ:

أي: شمول دعوتها إلى الإسلام والناس كافة، فالطائفة الناجية هي التي تشمل دعوتها كل عباد الله، فلا تخص طبقة دون طبقة، ولا فئة دون فئة.

هكذا كانت دعوة الرُّسُلِ، وهكذا كانت دعوة رسولنا ﷺ؛ تشمل الغني والفقير، والعظيم والصعلوك، والشريف والوضيع، والكبير والصغير، والبر والفاجر، والحُرَّ والعبد، والبدوي والحضري، والعربي والعجمي، والرجال والنساء، والشيوخ والولدان.

قال -تعالى-: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ

النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [سبأ: ٢٨].

الغُرباء

ويُقصد به بيان أنهم في الأزمان المتأخرة يكونون قلة بين الأمة الإسلامية مع قوتهم في الحق وعزتهم؛ كما كان أصحاب رسول الله ﷺ في أول الإسلام في قلتهم مع قوتهم في الحق وكمال تمسكهم به، ويدل على اتصافهم بهذا النوع من الغربة قوله ﷺ: «بدأ الإسلام غريباً، وسيُعودُ غريباً كما بدأ، فطوبى للغُرباء».

وفي رواية: قلنا: من هم يا رسول الله؟ قال: «الذين يصلحون حين يفسد الناس»، وفي رواية: «الذين يصلحون ما أفسد الناس». سواء كان هذا الفساد عقدياً، أو عملياً، أو أخلاقياً.

وفي رواية: «الذين يُحيون سُنتي من بعدي، ويُعلمونها للناس».

□ أهميّة الثبات على المنهج:

وكما أن التزام منهج السلف واجب؛ فكذلك الثبات عليه.

إن الثبات على منهج السلف؛ هو: الاستقامة على صراط الله المستقيم، وشرعه القويم، وطريقه الموصِل إلى جنات النعيم، الذي من سلكه واستقام عليه؛ نجا، ومن انحرف عنه؛ ضلّ وغوى، وتشعبت به طُرُق الضلال، وأقفلت أمامه طُرُق النجاة.

فالثابتون عليه هم الفائزون، والزائعون عنه هم الهالكون.

قال -تعالى-: ﴿وَأَعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ [الحجر: ٩٩]، واليقين -هنا-؛

هو: الموت.

تلخيص المختصر الحديث

ولا مُقَارَنَةً بَيْنَ مَنْ فَقَدَ الثَّبَاتَ فَعَجَزَ عَنِ السَّيْرِ عَلَى مَنْهَجِ اللَّهِ، وَبَيْنَ مَنْ ثَبَّتَ فَوْقَهُ اللَّهُ لِلْسَّيْرِ عَلَيْهِ.

□ أسباب الثبات على المنهج:

أولاً: العلم بالمنهج:

قال ابن القيم - رَحِمَهُ اللَّهُ -: «السائر إلى الله والدار الآخرة، بل كُلُّ سائرٍ إلى مقصده؛ لا يتم سيره، ولا يصل إلى مقصوده، إلا بقوتين: قُوَّةٌ علمية، وقُوَّةٌ عملية، فبالقوة العلمية يُبصر منازل الطريق، ومواضع السلوك فيقصد سائرًا فيها، ويجتنب أسباب الهلاك، ومواضع العطب، وطرق المهالك المنحرفة عن الطريق الموصِل».

ثانياً: الاستجابة لأمر الله بلزوم المنهج:

قال - تعالى - للنبي ﷺ: ﴿فَأَسْتَقِمْ كَمَا أَمَرْتُ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [هود: ١١٢].

وعن سُفيان بن عبد الله الثَّقَفِيِّ، قال: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! قُلْ لِي فِي الْإِسْلَامِ قَوْلًا لَا أَسْأَلُ عَنْهُ أَحَدًا غَيْرَكَ (قال أبو معاوية: بَعْدَكَ)، قال: «قُلْ: آمَنْتُ بِاللَّهِ، ثُمَّ اسْتَقِمَّ».

ولقد أَمَرَ المَوْلَى - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - فِي آيَاتٍ كَثْرٍ بِلزوم صراطه المُستقيم، وأوجب أتباعه على الخلق أجمعين، فقال - سُبْحَانَهُ -: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأَنْعَام: ١٥٣].

قال الطحاوي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: «ولا تثبت قدم الإسلام إلا على ظهر التسليم والاستسلام».

ثالثاً: الحذر من العُدُول عن المنهج:

ولقد حذّر الله أيّما تحذير، وهدّد أيّما تهديد، وتوعّد وأنذّر مَنْ خالف طريق الرسول ﷺ، وسلك طريقاً غيره، وأتبع منهجاً سواه من مناهج أهل الأرض الزائغة عن الصراط المُستقيم.

فقال -سبحانه-: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُيِّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ

الْمُؤْمِنِينَ تُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ ۖ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

رابعاً: الأخذ بالوسطية والاعتدال:

إنّ من أعظم ما يُعيّن على الثبات على المنهج؛ أن يتّسم السائر عليه بالوسطية، وهو مطلب عزيز طالما زلّت فيه أقدام، واضطربت فيه أفهام، وقَلَّ أهلُه بين الناس، أولئك الذين يتّسمون بالعدل والإنصاف مع أنفسهم ومع غيرهم.

وهذا الذي دَفَعَ شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمته الله- أن يجعل جماع الشرّ يكمن في عدم الاعتدال؛ حيث قال: «وإنما جماع الشرّ تفريط في حقّ، أو تعدُّ إلى باطل، وهو تقصير في السنّة، أو الدُّخول في البدعة؛ كترك بعض المأمور، وفعل بعض المحظور، أو تكذيب بحق وتصديق بباطل، ولهذا عامّة ما يُؤتَى الناس من هذّين الوجهين».

خامساً: عدم الوحشة بقلة السالكين على المنهج:

قال -تعالى-: ﴿وَإِنْ تَطَّعَ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنْ يَتَّبِعُونَ

إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّهُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١١٦]، وقد بيّن ﷺ أن الذين يسلكون منهجه،

تلخيص المختصر الحديث

وَيَتَّبِعُونَ صِرَاطَهُ، وَيَثْبُتُونَ عَلَى طَرِيقِهِ هُمْ عَدَدٌ قَلِيلٌ، وَنَزَرُ يَسِيرٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ.

قال ابن مسعود رضي الله عنه: «الجماعة: ما وافق الحق، وإن كنت وحدك».

وقال بعض السلف: «عليك بطريق الحق، ولا تستوحش لقلّة السالكين، وإيّاك وطريق الباطل، ولا تغترّ بكثرة الهالكين».

سادساً: رَبُّطُ الْمُسْلِمِ بِسَلْفِهِ الصَّالِحِ، وَبِالْعُلَمَاءِ الرَّبَّائِيّينَ:

السَّابِقِينَ مِنْهُمْ وَالْمُعَاصِرِينَ؛ وَيَكُونُ ذَلِكَ بِالتِّزَامِ مِنْهُمْ بِالْعِلْمِ وَالْعَمَلِ، قَالَ -تعالى-: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ [الحشر: ١٠].

قال الشيخ السعدي -رحمته الله-: «وحسب من بعدهم من الفضل أن يسير خلفهم، ويأتهم بهداهم، ولهذا ذكر الله من اللاحقين من هو مؤتم بهم وسائر خلفهم؛ فقال: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾؛ أي: من بعد المهاجرين والأنصار، ﴿يَقُولُونَ﴾: على وجه النصح لأنفسهم، ولسائر المؤمنين: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾».

لهذا؛ كان واجباً على الأمة الإسلامية رعاية حقوق العلماء، ومعرفة حقوقهم.

فلقد كان من أعظم أسباب انحراف الخوارج من قبل: عدم رعايتهم لحقوق العلماء ومنازلهم، فلم يرفعوا بالعلماء من سادات صحابة الرسول صلى الله عليه وآله رأساً، بل رفضوا أقوالهم، وتبرأوا منهم، وكفروهم، واستحلوا دماءهم وأموالهم. ولو عرفوا أقدار هؤلاء الصحابة رضي الله عنهم؛ لسلموا من غوائل الانحراف، ومفاسد الغلو.

أهم أصول منهج السلف في العقيدة

١ - حَضْرُهُمْ مَصْدَرُ التَّلَقِّيِّ فِي بَابِ الِاعْتِقَادِ عَلَى: الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَإِجْمَاعِ السَّلَفِ:

وَنَقْصِدُ بِ(مَصْدَرِ التَّلَقِّيِّ): الْمَنْعَ الَّذِي يُسْتَمَدُّ مِنْهُ الدِّينُ بِشَكْلِ عَامٍّ، وَالْعَقِيدَةُ بِشَكْلِ خَاصٍّ؛ ذَلِكَ لِأَنَّ الْعَقِيدَةَ غَيْبٌ، وَالْغَيْبُ هُوَ مَا غَابَ عَنِ الْحَوَاسِ.

إِذَا؛ فَهِيَ تَوْقِيفِيَّةٌ، فَلَا يَثْبُتُ مِنْهَا شَيْءٌ بَعْدَ الْوَحْيِ (الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ)، وَالْإِيمَانُ بِالْغَيْبِ (الْأُمُورِ الْعَقْدِيَّةِ) هِيَ أَوَّلُ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ الْمُتَّقِينَ، الَّذِينَ قَالَ -تَعَالَى- فِيهِمْ: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ . الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ١-٣].

□ فالمصدر الأول للتلقّي: القرآن:

تعريفه: «القرآن؛ هو: كلام الله حقيقةً، المُنزَّلُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ وَحْيًا، الْمُتَعَبَّدُ بِتِلَاوَتِهِ، الْمَنْقُولُ إِلَيْنَا بِالتَّوَاتُرِ، وَالْمَحْفُوظُ مِنَ التَّحْرِيفِ وَالتَّبْدِيلِ، وَالزِّيَادَةِ وَالتَّقْصَانِ».

قال -تعالَى-: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

□ المصدر الثاني للتلقّي: السنة:

تعريف السنة -في اللغة-: هي الطريقة، سواء كانت حسنة، أو سيئة.

السنة -في الاصطلاح-: «ما ثبت عن النبي ﷺ؛ مِنْ قَوْلٍ، أَوْ فِعْلٍ، أَوْ تَقْرِيرٍ».

تَلْخِيسُ الْمُخْتَصَرِ الْحَثِيثِ

والسُّنَّةُ مِنَ الذِّكْرِ وَالْوَحْيِ الَّذِي تَكَفَّلَ اللَّهُ بِحِفْظِهِ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةِ، وَهِيَ تُنْسَبُ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ مِنْ جِهَةِ الْمُنْشِئِ لِأَلْفَاظِهَا، أَمَّا مَعَانِيهَا؛ فَهِيَ مِنَ اللَّهِ -تَعَالَى- .

قال -تعالى- عن رسوله ﷺ: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ. إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٤-٣]. وقال -تعالى-: ﴿وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]. وقال أيوب السخيتاني -رحمَهُ اللهُ-: «إِذَا حَدَّثَ الرَّجُلُ بِالسُّنَّةِ، فَقَالَ: دَعْنَا مِنْ هَذَا، وَحَدَّثْنَا مِنَ الْقُرْآنِ؛ فَاعْلَمْ أَنَّهُ ضَالٌّ مُضِلٌّ».

□ المصدر الثالث للتلقي: الإجماع:

الإجماعُ -لُغَةً-؛ هُوَ: الْعَزْمُ الْمُصَمَّمُ وَالاتِّفَاقُ. قال -تعالى- عن نبيه نُوحٍ ﷺ: ﴿فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غَمَةً ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُون﴾ [يونس: ٧١].

الإجماع -عند الأصوليين (الاصطلاح)-: «هُوَ: اتِّفَاقٌ مُجْتَهِدِي عَصْرٍ مِنَ الْعُصُورِ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ عَلَى حُكْمٍ شَرْعِيِّ بَعْدَ وَفَاتِهِ». وهو حُجَّةٌ عند جمهور الأمة؛ خلافاً للخوارج والروافض.

قال -تعالى-: ﴿يَتَأْتِيَهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنَتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩].

قال ابن القيم -رحمَهُ اللهُ-: قال غير واحدٍ مِنَ السَّلَفِ: هُمُ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ. ولا ريبَ أَنَّهُمْ أئمةُ الصَّادِقِينَ، وَكُلُّ صَادِقٍ بَعْدَهُمْ فَبِهِمْ يَأْتُمُ فِي صِدْقِهِ، بل حقيقة صِدْقِهِ أَتْبَاعُهُ لَهُمْ وَكَوْنُهُ مَعَهُمْ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَنْ خَالَفَهُمْ فِي شَيْءٍ -وَإِنْ وافَقَهُمْ فِي

غيره-؛ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ فِيمَا خَالَفَهُمْ فِيهِ، وَحَيْثُ دُفِعَ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُمْ».

* وَقَالَ ابْنُ وَهَبٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: «ذَهَبَ دَاوُدُ وَأَصْحَابُنَا إِلَى أَنْ الْإِجْمَاعُ إِنَّمَا هُوَ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ -فَقَط-».

* وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: «وَالْإِجْمَاعُ هُوَ الْأَصْلُ الثَّلَاثُ الَّذِي يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي الْعِلْمِ وَالدِّينِ، وَهُمْ يَزِيدُونَ بِهَذِهِ الْأَصُولِ الثَّلَاثَةِ جَمِيعَ مَا عَلَيْهِ النَّاسُ مِنْ أَقْوَالٍ وَأَعْمَالٍ بَاطِنَةٍ أَوْ ظَاهِرَةٍ، مِمَّا لَهُ تَعَلُّقٌ بِالدِّينِ، وَالْإِجْمَاعُ الَّذِي يَنْضَبِطُ هُوَ مَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ؛ إِذْ بَعْدَهُمْ كَثُرَ الْاِخْتِلَافُ، وَانْتَشَرَتِ الْأُمَّةُ».

وَقَالَ -أَيْضًا-: «أَمَّا الْاِعْتِقَادُ؛ فَلَا يُؤْخَذُ عَنِّي، وَلَا عَمَّنْ هُوَ أَكْبَرُ مِنِّي، بَلْ يُؤْخَذُ عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ، وَمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ، فَمَا كَانَ فِي الْقُرْآنِ؛ وَجَبَ اِعْتِقَادُهُ، وَكَذَلِكَ مَا ثَبَتَ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ مِثْلَ (صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ) وَ(مُسْلِمٍ)».

٢- اِحْتِجَاجُ السَّلَفِ بِالسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ مُطْلَقًا:

سِوَاءَ كَانَتْ مُتَوَاتِرَةً أَوْ آحَادًا، وَذَلِكَ فِي بَابِ الْعَقِيدَةِ وَالْعَمَلِ؛ فَالسَّلَفُ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْمُتَوَاتِرِ وَالْآحَادِ. وَمَا وَرَدَ فِي كُتُبِهِمْ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي فِيهَا مَقَالٌ؛ فَلَا يُورِدُونَهَا لِلتَّأْوِيلِ، وَإِنَّمَا لِلِاسْتِنَاسِ، وَيُورِدُونَهَا بِأَسَانِيدِهَا.

قَالَ -تَعَالَى-: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ. إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣-٤].

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ...».

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: «... فَصَحَّ أَنَّ كَلَامَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُلَّهُ فِي الدِّينِ وَحْيٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ-، لَا شَكَّ فِي ذَلِكَ، وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَحَدٍ فِي ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ وَالشَّرِيعَةِ فِي أَنْ كُلَّ وَحْيٍ نَزَلَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ -تَعَالَى- فَهُوَ ذِكْرٌ مُنْزَلٌ».

تلخيص المختصر الحديث

والمقصود بالسُّنَّة الصَّحِيحَة: الأحاديث المَقْبُولَة دُون المَرْدُودَة.
ومعنى أَنَّ السُّنَّة حُجَّة: «أَي: أَنَّهَا مَصْدَرٌ لِلتَّشْرِيحِ وَتَلَقَّى الدِّينَ، يَلْزَمُ اتِّبَاعَهَا، وَيَكْفُرُ جَاحِدَهَا، وَتَقُومُ بِهَا الحُجَّةُ، وَيَنْقَطِعُ بِهَا العُذْرُ».

٣- فَهْمُ النُّصُوصِ عَلَى ضَوْءِ اقْوَالِ السَّلَفِ:

□ الفَهْمُ - فِي اللُّغَةِ -:

هُوَ: حُسْنُ تَصَوُّرِ المَعْنَى وَوُجُودِهِ، وَاسْتِعْدَادُ الدَّهْنِ لِلِاسْتِنْبَاطِ، وَيُقَالُ: فَهَمْتُ عَنْ فُلَانٍ، وَفَهَمْتُ بِهِ.

□ الفَهْمُ فِي الاصْطِلَاحِ:

هُوَ المَعْرِفَةُ بِشَيْءٍ، أَوْ مَوْقِفٌ، أَوْ حَدِثٌ، أَوْ تَقْرِيرٌ لَفْظِيٌّ، وَيَشْمَلُ المَعْرِفَةَ الصَّرِيحَةَ المُتَكَامِلَةَ بِالعِلَاقَاتِ وَالمِبَادِئِ العَامَّةِ، وَهُوَ يَشْمَلُ التَّفْسِيرَ وَالتَّوْظِيْفَ، وَالدَّكْرَةَ اللُّغَوِيَّةَ.

قَالَ الفَارُوقُ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «ثُمَّ الفَهْمُ، الفَهْمُ فِيمَا أُدْلِي عَلَيْكَ مِمَّا لَيْسَ فِي قُرْآنِ وَسُنَّةِ، ثُمَّ قَائِسُ الأُمُورِ عِنْدَ ذَلِكَ، وَاعْرِفِ الأَمْثَالَ، ثُمَّ اعْمَدْ - فِيمَا تَرَى - إِلَى أَحَبِّهَا إِلَى اللهِ، وَأَشْبَهْهَا بِالحَقِّ».

أَوَّلًا: دِلَالَةُ القُرْآنِ الكَرِيمِ:

قَالَ -تَعَالَى-: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِئَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة:

والوسط: الخِيَارُ العَدْلُ، فالصَّحَابَةُ خَيْرُ الأُمَّةِ، وأعدلها في أقوالهم وأعمالهم وإراداتهم ونياتهم، وبهذا استحقُّوا أَنْ يَكُونُوا شُهَدَاءَ لِلرُّسُلِ عَلَى أُمَّهِمْ يَوْمَ القِيَامَةِ.

وقال -تعالى-: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِمَّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [آل عمران: ١١٠].

ثانيًا: دلالة السُّنَّةِ النَبَوِيَّةِ:

قوله -عزَّ وجلَّ-: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ...». والعُموم في الحديث يَقتضي عُموم الخيرية في الاعتقاد والفهم والعمل.

ثالثًا: دلالة الإجماع وأقوال العلماء:

أ- الإجماع:

* قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمته الله-: «اتَّفَقَ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مِنْ جَمِيعِ الطَّوَائِفِ عَلَى: «أَنَّ خَيْرَ قُرُونِ هَذِهِ الأُمَّةِ - فِي الأَعْمَالِ وَالْأَقْوَالِ وَالْإِعْتِقَادِ وَغَيْرِهَا مِنْ كُلِّ فَضِيلَةٍ: القَرْنُ الأوَّلُ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ... وَأَنَّهم أَفْضَلُ مِنَ الخَلْفِ فِي كُلِّ فَضِيلَةٍ مِنْ عِلْمٍ وَإِيمَانٍ، وَعَقْلٍ وَدِينٍ وَبَيَانٍ، وَعِبَادَةٍ، وَأَنَّهم أَوْلَى بِالْبَيَانِ لِكُلِّ مُشْكِلٍ، فَهَذَا لَا يَدْفَعُهُ إِلَّا مَنْ كَابَرَ المَعْلُومَ بِالصَّرْوَةِ مِنْ دِينِ الإِسْلَامِ، وَأَضَلَّهُ اللهُ عَلَى عِلْمٍ...».

ب- أقوال سلف هذه الأمة وعلمائها:

* قال حذيفة بن اليمان رضي الله عنه: «اتَّقُوا اللهَ يَا مَعْشَرَ القُرَّاءِ! حُذُوا طَرِيقَ مَنْ كَانَ

تَلْخِيصُ الْمُخْتَصِرِ الْحَثِيثِ

قَبْلَكُمْ، وَاللَّهُ لِيَنْ اسْتَقَمْتُمْ؛ فَقَدْ سَبَقْتُمْ سَبَقًا بَعِيدًا، وَلَيْسَ تَرَكْتُمُوهُ يَمِينًا وَشِمَالًا، لَقَدْ ضَلَلْتُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا».

* وقال الإمام أحمد - رَحِمَهُ اللهُ -: «أصول أهل السنة عندنا: «التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ، والافتداء بهم، وترك البدع...».

* وقال ابن تيمية - رَحِمَهُ اللهُ -: «وأصل وقوع أهل الضلال في مثل هذا التحريف؛ الإعراض عن فهم كتاب الله - تعالى - كما فهمه الصحابة والتابعون، ومعارضته ما دل عليه بما يناقضه».

□ رابعًا: دلالة العقل:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رَحِمَهُ اللهُ -: «من المحال أن تكون القرون الفاضلة - القرن الذي بعث فيه رسول الله ﷺ ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم - كانوا غير عالمين وغير قائلين في هذا الباب بالحق المبين؛ لأن ضد ذلك: إما عدم العلم والقول، وإما اعتقاد نقيض الحق، وقول خلاف الصدق، وكلاهما ممتنع».

□ فوائد الالتزام بفهم السلف:

الفائدة الأولى: أن فهم السلف عاصم من التفرق والاختلاف؛ قال عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُما: «كيف تختلف هذه الأمة ونبينا واحد، وقيلتها واحدة؟!»، فقال ابن عباس: «يا أمير المؤمنين! إنما أنزل علينا القرآن، فقرآناه، وعلمنا فيمن نزل، وإنه سيكون بعدنا أقوام يقرؤون القرآن، ولا يدرون فيمن نزل، فيكون لهم فيه رأي، فإذا كان لهم فيه رأي؛ اختلفوا، فإذا اختلفوا اختلفوا...».

الفائدة الثانية: النظر في عمل السلف وفهمهم للدليل؛ شاهد على صحة

الاستدلال به، ومُصدّق له، فعمل السلف بالدليل مُخلص له من شوائب الاحتمالات المُقدّرة، قاطع بوجه معيّن، ومبيّن للمُجمل، ورافع للإشكال، ودافع للإيهام.

الفائدة الثالثة: السكوت عمّا سكّت عنه السلف؛ فكلّ ما سكّت عنه الصحابة والسلف، وتكلّم فيه الخلف - وذلك فيما يتعلّق بمسائل الاعتقاد والإيمان -، كان السكوت فيه أولى وأليق، ولم يأت فيه الخلف إلا بباطل من القول وزور.

الفائدة الرابعة: حَسْمُ مادّة الابتداع والضلال؛ لأنّ كثيرًا من فرق الضلال يتعلّق ببعض ظواهر النصوص فيوجّهها -ليًا وتحريفًا- لِنُصرة مذهبه، ولتأييد بدعيته. وفهم السلف لهذه النصوص هو الفيصل، وهو الحقّ، وليس دونه إلا الضلال والشقاق، قال -تعالى-: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٣٧].

الفائدة الخامسة: استعمال السلف وأهل السُنّة هذه القاعدة في الردّ على الخصوم؛ ونذكر لذلك أنموذجًا:

قول ابن عباس رضي الله عنهما للخوارج يوم أن ناظرهم: «جئتمكم من عند أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وليس فيكم منهم أحد، ومن عند ابن عمّ رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعليهم نزل القرآن، وهم أعلم بتأويله».

٤- التسليم بما جاء به الوحي، مع إعطاء العقل دوره الحقيقي:

تعريف التسليم؛ هو: الاستسلام والإذعان والانقياد لما جاء في الوحيين (الكتاب والسُنّة) من أمور الاعتقاد والأحكام.

تلخيص المختصر الحثيث

قال -تعالى-: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

فنوَّحَهُ بِالتَّحْكِيمِ، وَالتَّسْلِيمِ، وَالانقياد، وَالإذعان، كما نُوحِدُ المُرْسِلَ بِالعِبَادَةِ وَالخُضُوعِ، وَالدُّلِّ، وَالإِنَابَةِ، وَالتَّوَكُّلِ.

فهُمَا تَوْحِيدَانِ؛ لَا نَجَاةَ لِلْعَبْدِ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ إِلَّا بِهِمَا: تَوْحِيدَ المُرْسِلِ بِعِبَادَتِهِ، وَتَوْحِيدَ المُرْسِلِ (الرَّسُولِ ﷺ) بِطَاعَتِهِ وَتَابِعَتِهِ.

□ ما العقل؟ وما منزلته في الإسلام؟

العقل -في اللغة-: مَصْدَرُ عَقْلٍ يَعْقِلُ عَقْلًا؛ فَهُوَ مَعْقُولٌ، وَعَاقِلٌ. وَأَصْلُ مَعْنَى الْعَقْلِ: الْمَنْعُ. وَتَقُولُ الْعَرَبُ: عَقَلَ النَّاقَةُ؛ أَي: مَنَعَهَا بِالرَّبْطِ.

العقل -في اصطلاح بعض أهل العلم-: له أربعة معانٍ: الغريزة المُدْرِكَةُ، وَالعُلُومُ الضَّرُورِيَّةُ، وَالعُلُومُ النُّظَرِيَّةُ، وَالعَمَلُ بِمُقْتَضَى الْعِلْمِ.

□ مكانة العقل:

وقد اختلفَ في هذه القضية اختلافًا كثيرًا، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمته الله-: «والتحقيق أنَّ العقل له تعلق بالدماغ والقلب معًا؛ حيثُ يكون مبدأ الفكر والنظر في الدماغ، ومبدأ الإرادة والقصد في القلب، ولهذا يُمكن أن يُقال: «إنَّ القلبَ مَوْطِنُ الهِدايةِ، وَالدِّماغُ مَوْطِنُ الفِكرِ». وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

□ منزلة العقل في الإسلام:

لقد كَرَّمَ الإسلامُ الْعَقْلَ أَيُّما تَكْرِيمٍ؛ كَرَّمَهُ حِينَ جَعَلَهُ مَنَاطَ التَّكْلِيفِ عِنْدَ

الإنسان، والذي به فضَّله الله على كثير ممَّن خلق تفضيلاً، وكرَّمه حين وجَّهه إلى النظر والتفكير في النفس، والكون والآفاق: اتعاضاً واعتباراً، وتسخييراً لينعم الله واستفادة منها، وكرَّمه حين أمسكه عن الولوج فيما لا يحسنه، ولا يهتدي فيه على سبيل رحمته به، وإبقاء على قوته وجهده.

□ موقف السلف من العقل:

- ١- أن صحيح المنقول لا يعارض صريح المعقول.
- ٢- أن العقل لا يستقل بنفسه بالإرشاد، بل هو تابع للشرع، ولو كان مستقل بنفسه كما أرسل الله الرُّسل، وأنزل الكتب، وبهذا أمر السلف، فإذا تعارض الشرع والعقل وجب تقديم الشرع؛ لأنَّ العقل مُصدِّق للشرع في كلِّ ما أخبر به، والشرع لم يُصدِّق العقل في كلِّ ما أخبر به، كما قال علي ابن أبي طالب رضي الله عنه، قال: «لو كان الدين بالرأي؛ لكان أسفل الخفِّ أولى بالمسح من أعلاه، وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيِّه».

٣- حاجة العقل إلى النقل كحاجة العين إلى الضوء للإبصار.

- ٤- ثمَّ إذا جعلنا العقل هو الأصل وهو المتبوع؛ فأبى العقول نجعله قِيماً وحكماً أو أنموذجاً؟

وبهذا يُعلم أنه لا يُمكن أن يكون تصديق الرسول صلى الله عليه وسلم فيما أخبر به مُتعلِّقاً بشرط، ولا موقوفاً على انتفاء موانع؛ كمثل الذي يقول: لا أُصدِّق ما أخبر به حتَّى أعلمه بعقلي. فهذا كُفْرُه ظاهرٌ، وهو ممَّن قال الله فيه: ﴿وَإِذَا جَاءَ تَهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ أَفَلَا أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

تَلْخِيصُ الْمُخْتَصِرِ الْحَثِيثِ

وأهل الحق لا يطعنون في جنس الأدلة العقلية، ولا فيما علم العقل صحته، وإنما يطعنون فيما يدعي المعارض أنه مخالف للكتاب والسنة.

قال ابن تيمية - رَحِمَهُ اللهُ -: «ومتى تعارض في ظنّ الظانّ الكتاب والميزان - أي: العقل -؛ فأحد الأمرين لازم، إمّا فساد دلالة ما احتج به من النصّ، بأن لا يكون ثابتاً عن المعصوم، أو لا يكون دالاً على ما ظنّه، أو فساد دلالة ما احتجّ به من الميزان (القياس) بفساد بعض مقدماته أو كلها، لما يقع في الأقيسة من الألفاظ المُجملة المشتبهة».

قال ابن القيم - رَحِمَهُ اللهُ - في «نونيته»:

فإذا تعارض نص لفظ وارد والعقل حتّى ليس يلتقيان
فالعقل إمّا فاسد ويظنّه الرائي صحيحاً وهو ذو بطلان
أو أنّ ذلك النصّ ليس بثابتٍ ما قاله المعصوم بالبرهان

٥ - عدم الخوض في علم الكلام:

□ مَنْ هُمْ أَهْلُ الْكَلَامِ؟

إنّ أهل الكلام؛ هم: كلٌّ من قال برأيه وذوقه وسياسته، مع وجود النصّ، أو عارض النصّ بالمعقول؛ فقد ضاهى إبليس، حيث لم يُسلم لأمر ربّه، وقال: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقَنِي مِنْ نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢].

ودخل في زُمرَة أهل الكلام.

إِنَّمَا سُمُّوا بِأَهْلِ الْكَلَامِ؛ لِأَنَّهَمْ لَمْ يُفِيدُوا عِلْمًا لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا، وَإِنَّمَا أَتُوا بِزِيَادَةِ كَلَامٍ قَدْ لَا يُفِيدُ، وَهُوَ مَا يَضْرِبُونَهُ مِنَ الْقِيَاسِ لِإِيضَاحِ مَا عُلِمَ بِالْحِسِّ، وَإِنْ كَانَ هَذَا الْقِيَاسُ وَأَمْثَالُهُ يَنْتَفِعُ بِهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، وَمَعَ مَنْ يُنْكِرُ الْحِسَّ.

□ أَهْمُ أَصُولِ أَهْلِ الْكَلَامِ فِي تَلْقَى الدِّينِ:

ولأهل الكلام أصول كثيرة في العقائد والأحكام، ومن أهمها:

١- مسائل الاعتقاد لا تُبنى -عندهم- إلا على القطعيّات، والقطع إنما يُستفاد من جهة العقل، لا من جهة النقل؛ لأنّ من النقل، ما لا يُفيد يقيناً (بزعمهم)؛ وعليه فقد أسسوا عقائدهم ومسائلهم ابتداءً على قضية العقل.

٢- جواز التعارض بين العقل والنقل؛ أي: بين العقل الصريح والنقل الصحيح.

٣- وجوب تقديم الدليل العقلي مُطلقاً، وذلك من جهة كونه عقلياً -فقط-.

٤- عدم إفادة الدليل النقلى لليقين.

٥- إن الصّابط في حمل اللفظ على الاحتمال المرجوح صحّة معناه في اللُّغة، دون اعتبار للسياق الذي ورد به، أو كليّات الشريعة، أو التزام منهج السلف في فهم النصوص، وإجرائها على ظواهرها.

٦- إن الدليل الصّارف للفظ عن ظاهره هو دليل العقل، وهو إحالة اللفظ عقلاً.

□ موقف أهل الكلام من نصوص الكتاب والسنة إذا خالفت أصولهم:

الأول: الإنكار؛ وذلك بالطعن في صحّتها، ولا سيما إذا كانت أخبار آحاد.

تَلْخِيصُ الْمُخْتَصِرِ الْحَثِيثِ

الثاني: الإعراض عن معانيها، وذلك بعد ثبوت ورودها؛ كأن تكون قرآناً، أو أخباراً متواترة، ولهم في الإعراض عنها سبيلان:

أ- الإعراض عنها بالكلية، بقلوبهم وعقولهم، وتفويض علم معانيها إلى الله -تعالى-، مع اعتقاد أن ظواهرها غير مُراداة، وهي التي يُسمونها زوراً طريقة السلف.

ب- تحريف الكلم عن مواضعه، مُستعملين شواذ اللغات وأنواع التمحلات، وهذا الذي يُسمونه تأويلاً.

فحقيقة مذهب هؤلاء المتأولة: أن الرسول ﷺ لم يُبين الحق، ولا أوضحه لأُمَّته، مع أمره ﷺ أُمَّته أن يعرفوا الحق ويعتقدوه، لكنه لم يُبينه لهم، بل دلهم على نقيضه، وأن نصوص الكتاب والسنة نطقت بصريح الكفر والتشبيه والإلحاد، فالمطلوب منهم اعتقاد ما لم تدل عليه النصوص، بل دلت على نقيضه.

□ موقف السلف من أهل الكلام:

١- عن نافع قال: بينما نحن عند عبد الله بن عمر رضي الله عنه فُعوداً إذ جاء رجل فقال: إن فلاناً يقرأ عليك السلام (لرجل من أهل الشام)، فقال عبد الله: بلغني أنه أحدث حديثاً، فإن كان كذلك، فلا تقرأن عليه مني السلام، سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إنه سيكون في أمتي مسح، وقذف»، وهو في الزنديقية والقدرية.

٢- قال عبد الرحمن بن مهدي -رحمته الله-: «دخلت على مالك بن أنس رضي الله عنه وعنده رجل يسأله عن القرآن والقدر؛ فقال: لعنك من أصحاب عمرو بن عبّيد؟! لعن الله

عَمَرُوا؛ فَإِنَّهُ ابْتَدَعَ هَذِهِ الْبِدْعَةَ مِنَ الْكَلَامِ، وَلَوْ كَانَ الْكَلَامَ عِلْمًا لَتَكَلَّمَ بِهِ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، كَمَا تَكَلَّمُوا فِي الْأَحْكَامِ وَالشَّرَائِعِ، وَلَكِنَّهُ بَاطِلٌ يَدُلُّ عَلَى بَاطِلٍ.

٣- وقال الإمام الشافعي - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: «ما رأيتُ أحدًا ارتدَّى بالكلام فأفْلَحَ، ولأنَّ يُبْتَلَى الْمَرْءُ بِكُلِّ ذَنْبٍ نَهَى اللَّهُ عَنْهُ مَا خَلَا الشَّرْكَ؛ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يُبْتَلَى بِالْكَلامِ».

٤- وقال الإمام أحمد بن حنبل - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: «فيما كتبتُ إلى المتوَكِّل: لستُ بصاحب كلام، ولا أرى الكلام في شيءٍ من هذا، إلا ما كان في كتاب الله أو حديث عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو عن التابعين، فأما غير ذلك؛ فالكلام فيه غير محمود».

خصائص المنهج السلفي

١- السهولة والوضوح:

والإسلام قد دَلَّ على السهولة والوضوح في فهم الإسلام، من نصوص القرآن والسنة وأقوال السلف والمعقول.

ومنه: تيسير الله - عز وجل - القرآن للذكر والحفظ والفهم؛ قال - تعالى -:

﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ [القمر: ١٧].

قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لولا أن الله يسره على لسان آدميين، ما استطاع أحد من الخلق أن يتكلم بكلام الله - عز وجل -».

قال ابن القيم - رحمه الله -: «ومعلوم أنه لو كان بألفاظ لا يفهمها المخاطب، لم يكن ميسراً له، بل كان معسراً عليه».

عن أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «لقي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جبريل، فقال: يا جبريل إنني

تلخيص المختصر الحديث

بُعِثْتُ إِلَى أُمَّةٍ أُمِّيِّينَ، مِنْهُمْ الْعَجُوزُ وَالشَّيْخُ الْكَبِيرُ وَالغُلَامُ وَالْجَارِيَةُ وَالرَّجُلُ الَّذِي لَمْ يَقْرَأْ كِتَابًا قَطًّا. قَالَ: يَا مُحَمَّدُ! إِنَّ الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَيَّ سَبْعَةَ أَحْرَفٍ».

فهذا دليلٌ على أنَّ معاني القرآن مبدولة لكلِّ أحدٍ ممَّن أنزل القرآن بلسانهم، فقد أنزل على سبعة أحرف، يقرأونه على اختلاف قبائلهم تيسيراً لهم.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رَحِمَهُ اللهُ -: «إِنَّ الصَّحَابَةَ وَالتَّابِعِينَ لَمْ يَمْتَنِعْ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَنْ تَفْسِيرِ آيَةٍ مِنَ كِتَابِ اللَّهِ، وَلَا قَالَ: هَذِهِ مِنَ الْمُتَشَابِهِ الَّذِي لَا يَعْلَمُ مَعْنَاهُ، وَلَا قَالَ قَطًّا أَحَدٌ مِنَ سَلْفِ الْأُمَّةِ، وَلَا مِنَ الْأُمَّةِ الْمُتَبَوِّعِينَ: إِنَّ فِي الْقُرْآنِ آيَاتٍ لَا يَعْلَمُ مَعْنَاهَا وَلَا يَفْهَمُهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَا أَهْلَ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ جَمِيعُهُمْ، وَإِنَّمَا يَنْفُونَ عِلْمَ بَعْضِ ذَلِكَ عَنْ بَعْضِ النَّاسِ، وَهَذَا لَا رَيْبَ فِيهِ».

٢- الاتفاق على المنهج:

قال أبو عثمان إسماعيل الصابوني - رَحِمَهُ اللهُ -: «بَعْدَ أَنْ قَرَّرَ مِنْهَجَ السَّلَفِ فِي الْإِعْتِقَادِ -: «وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ الَّتِي أُثْبِتُهَا فِي هَذَا الْجُزْءِ، كَانَتْ مَعْتَقَدَهُمْ جَمِيعًا، لَمْ يُخَالَفِ فِيهَا بَعْضُهُمْ بَعْضًا، بَلْ أَجْمَعُوا عَلَيْهَا كُلَّهَا، وَلَمْ يَثْبِتْ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ مَا يَضَادُّهَا».

ومما يدلُّنا على أنَّ أهل الحديث هم على الحقِّ، أنَّك لو طالعت جميع كتبهم المُصنَّفة من أولهم إلى آخرهم - قديمهم وحديثهم، مع اختلاف بلدانهم وأزمنتهم وتباعد ما بينهم في الديار، سَكَنَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ قُطْرًا مِنَ الْأَقْطَارِ - وَجَدْتَهُمْ فِي بَيَانِ الْإِعْتِقَادِ عَلَى وَتِيرَةٍ وَاحِدَةٍ، وَنَمَطٍ وَاحِدٍ، يَجْرُونَ فِيهِ عَلَى طَرِيقَةٍ لَا يَمِيلُونَ عَنْهَا، وَلَا يَمِيلُونَ فِيهَا.

٣- الاجتماع على الحق:

لقد أمرنا الله بالاجتماع على الحق، وعدم التفرق والاختلاف الذي هو سبب الظلم والبغي، وما يؤدي إليه من سب الأمة بعضها بعضاً، واستحلال بعضها دماء بعض.

قال -تعالى-: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣].

وقال ﷺ: «مَنْ أَرَادَ بِجُبُوحةِ الْجَنَّةِ؛ فَلْيَلْزِمِ الْجَمَاعَةَ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الْوَاحِدِ، وَهُوَ مَعَ الْاِثْنَيْنِ أَبْعَدُ».

وقال عبد الله بن مسعود رضى الله عنه: «يا أيها الناس! عليكم بالطاعة والجماعة؛ فإنها حبل الله الذي أمر به، وإن ما تكرهونه في الجماعة خير مما تحبون في الفرقة».

ولهذا؛ كان الاجتماع على الحق من السمات البارزة المميّزة لأهل السنة والجماعة، التي يفارقون بها أهل البدع.

قال الله -عزّ وجلّ-: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ . وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ ءَايَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢-١٠٣].

والنبي ﷺ حثّ على التألف والتحابّ بقوله وفعله ﷺ، ونهى عن التفرق والاختلاف الذي يؤدي إلى تفريق الكلمة وذهاب الرّيح. حتّى في الأمور التي تبدو صغيرة، فقد يذكر سبب الحديث قال رسول الله ﷺ: عندما رأيت تفرق الصحابة في

تلخيص المختصر الحديث

الأودية والشعاب حين ينزلون منزلاً: «إِنَّ تَفَرُّقَكُمْ فِي هَذِهِ الشُّعَابِ وَالْأُودِيَةِ إِنَّمَا ذَلِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَلَمْ يَنْزَلْ بَعْدَ ذَلِكَ مَنْزَلاً إِلَّا انْضَمَّ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ حَتَّى يُقَالَ لَوْ بَسِطَ عَلَيْهِمْ ثَوْبٌ لَعَمَّهُمْ».

٤- العدل والإنصاف:

قال الله -تعالى-: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨]؛ يقول ابن تيمية -رَحِمَهُ اللهُ-: «هذه الآية نزلت بسبب بغضهم للكفار، وهو بغض مأمور به، فإذا كان البغض الذي أمر الله به قد نُهي صاحبه أَنْ يَظْلِمَ مَنْ أَبْغَضَهُ، فكيف في بغض مُسلم بتأويل وشبهة أو بهوى نفس؟ فهو أحقُّ أَلَّا يَظْلِمَ، بل يعدل عليه».

□ البعد عن الإنصاف يُفسد القلوب:

قال ابن تيمية -رَحِمَهُ اللهُ-: «ما أكثر ما يُصوّر الشيطان ذلك بصورة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله! ويكون من باب الظلم والعدوان».

□ إنصاف المخالف يُشيع العدل بين المختلفين:

يقول إسحاق بن راهويه -رَحِمَهُ اللهُ-: «الحقُّ يُحِبُّهُ اللهُ -عزَّ وجلَّ-: أبو عبيد القاسم بن سلام أفقه منِّي، وأعلم منِّي».

وكان أحمد بن حنبل -رَحِمَهُ اللهُ- يقول في إسحاق بن راهويه -رَحِمَهُ اللهُ-: «لم يعبر الجسر إلى خراسان مثل إسحاق، وإن كان يُخالفنا في أشياء، فإنَّ الناس لم يزل

يُخَالَفُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا.

□ الإنصاف بتغليب المحاسن:

١- تُسْتَرُّ الْعُيُوبُ إِذَا غَلَبَتِ الْمَحَاسِنُ:

قال ابن تيمية - رَحِمَهُ اللهُ -: «لو قُدِّرَ أَنَّ الْعَالِمَ الْكَثِيرَ الْفِتَاوَى أَخْطَأَ فِي مِئَةِ مَسْأَلَةٍ؛ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عَيْبًا».

ويقول سعيد بن المسيب - رَحِمَهُ اللهُ -: «... فليس من شريف ولا عالم ولا ذي سلطان إلا فيه عيب لا بُدَّ، ولكن من الناس من لا تُذَكَّرُ عُيُوبُهُ، مَنْ كَانَ فَضْلُهُ أَكْثَرَ مِنْ نَقْصِهِ؛ وَهَبْ نَقْصَهُ لِفَضْلِهِ».

٢- لَا يُشْتَرَطُ فِي الْمُحْسِنِ الْعِصْمَةُ مِنَ الْخَطَأِ:

يقول ابن تيمية - رَحِمَهُ اللهُ - مُعْتَذِرًا لِبَعْضِ شِيُوخِ التَّصَوُّفِ الْأَقْرَبِ إِلَى السُّنَّةِ: «لَكِنَّ شِيُوخَ أَهْلِ الْعِلْمِ الَّذِينَ لَهُمْ لِسَانٌ صَدَقَ، وَإِنْ وَقَعَ فِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ خَطَأٌ مُنْكَرٌ؛ فَأَصَلَ الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ إِذَا كَانَ ثَابِتًا؛ غُفِرَ لِأَحَدِهِمْ خَطْوُهُ الَّذِي أَخْطَأَهُ بَعْدَ اجْتِهَادٍ».

٣- إِذَا أَنْصَفْنَا أَهْلَ الذِّمَّةِ؛ أَفَلَا نُنْصِفُ أَهْلَ الْمِلَّةِ؟!

ويُذَكَّرُ مِنْ مَوَاقِفِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللهُ - السَّامِيَّةِ فِي الْإِنْصَافِ حَتَّى مَعَ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ: أَنَّهُ حِينَ سَعَى فِي إِطْلَاقِ سِرَاحِ أَسْرَى الْمُسْلِمِينَ مِنَ التَّتَارِ، وَعَلِمَ أَنَّهُمْ لَنْ يُطْلَقُوا مَعَهُمْ أَسْرَى أَهْلِ الذِّمَّةِ؛ أَصَرَ عَلَى إِطْلَاقِ الْجَمِيعِ مَعًا، وَقَالَ: «بَلْ جَمِيعٌ مَن مَعَكَ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، الَّذِينَ هُمْ مِنْ أَهْلِ ذِمَّتِنَا؛ فَإِنَّا نَفْكَهُمْ، وَلَا نَدْعُ أَسِيرًا

لا من أهل المِلَّة، ولا من أهل الذمَّة».

□ من مظاهر الإنصاف:

١- لا يُرد الحق لمجرّد أن قائله مُبطل؛ فالعبرة بالقول لا بالقائل:

فالله صدّق ملكة سبأ في قولها عن المُلوِك؛ فقال: ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤]؛ فلم يكن كفرها مانعاً من تصديقها في الحق الذي قالته.

٢- لا يُنكر صواب المُخالف وإن ساء طَبَعُهُ:

قال الذهبي عن يوسف بن آدم - رَحِمَهُ اللهُ - إنه: «من مشايخ السُّنَّة.. وكان أَمَّارًا بالمعروف وداعياً إلى الأثر بزَعَاة».

٣- تَمَنِّي الصَّواب للمخالف؛ علامة التعقُّل والإخلاص:

قال حاتم الأصم: «معي ثلاث خصال أظهرُ بها على خصمي: أفرح إذا أصاب خصمي، وأحزن إذا أخطأ، وأحفظ نفسي ألا أجهل عليه».

فلَمَّا بَلَغَ ذلك الإمام أحمد ابن حنبل - رَحِمَهُ اللهُ -؛ قال: «سُبْحَانَ اللهِ! ما كان أعقله من رجل».

٤- خطأ المُخالف لا يُبيح ظلمه، ولا يهدر حقوقه:

يقول ابن تيميَّة - رَحِمَهُ اللهُ -: «ومعلوم أن شرَّ الكفار والمُرتدِّين والخوارج أعظم من شرِّ الظالم، وأمَّا إذا لم يكونوا - أي: المُبتدعون أو غيرهم - يظلمون المسلمين، والمقاتل لهم يريد أن يظلمهم، فهذا عدوان منه، فلا يُعان على العدوان».

□ من صور عدم الإنصاف بين الأقران (خاصة):

١- التفتيش عن العيوب: وتلمس الزلات والهفوات؛ فيجرح بالخطأ، ويُتبع العالم بالزلة، ولا تُغفر له هفوة. وهذا منهج مُردٍ.

مَنْ الَّذِي مَا سَاءَ قَطٌّ مَنْ الَّذِي لَهُ الْحُسْنَى فَقَطٌّ

فعن جابر رضي الله عنه: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يطرق الرجل أهله ليلاً؛ يتخونهم، أو يلتمس عثراتهم».

٢- التعبير بالنقص، والسكوت عن المزية.

٣- القول بالهوى والعصبية: يقول الذهبي رحمته الله: «كلام الأقران بعضهم في بعض لا يُعبأ به، ولا سيّما إذا لاح لك أنه لعداوة، أو لمذهب، أو لحسد».

٤- الافتراء والبهتان بسبب الحسد؛ قال الإمام أحمد ابن حنبل رحمته الله - لأتباعه: «اعلموا - رحمكم الله - أن الرجل من أهل العلم إذا منحه الله شيئاً من العلم وحرمه قُرْناه وأشكاله؛ حسدوه بما ليس فيه، وبئست الخصلة في أهل العلم».

٥- بُغض القرين، وبُغض مَنْ يُثني عليه؛ يقول الغزالي رحمته الله - في أمثال هؤلاء: «ويزعم أن غرضه إصلاح الخلق، ولو ظهر من أقرانه من أقبل الخلق عليه، وصلحوا على يديه؛ لمات غمّاً وحسداً، ولو أثنى أحد من المُترددين إليه على بعض أقرانه، لكان أبغض خلق الله إليه».

٦- التهوين من علم القرين؛ يقول يحيى بن يحيى رحمته الله: «كنت أتى ابن القاسم رحمته الله؛ فيقول لي: من أين جئت؟ فأقول: من عند ابن وهب، فيقول: الله،

تَلْخِيسُ الْمُخْتَصَرِ الْحَثِيثِ

الله، اتَّقِ الله! فَإِنَّ أَكْثَرَ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ لَيْسَ عَلَيْهَا الْعَمَلُ.

قال: فَآتَى ابْنَ وَهَبٍ؛ فَيَقُولُ: مِنْ أَيْنَ؟ فَأَقُولُ: مِنْ عِنْدِ ابْنِ الْقَاسِمِ؛ فَيَقُولُ:
اتَّقِ الله! فَإِنَّ أَكْثَرَ هَذِهِ الْمَسَائِلِ رَأْيِي...».

□ نُذْرَةُ الْإِنْصَافِ:

وقد كان الإمام مالك - رَحِمَهُ اللهُ - يشكو من أهل زمانه قائلاً: «ما في زماننا شيءٌ
أقلُّ من الإنصافِ».

٤- الوسطية وعدم الغلو:

والمقصود بالوسطية: الاعتدال.

قال الله - تعالى -: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]؛ أي: عدلاً، خياراً،
ومن لوازم وسطيتهم عدالتهم، ولذا صحَّ أن يكونوا شهداء على الناس يوم القيامة؛ لأنَّ
الشاهد لا بدُّ أن يكون عدلاً حتَّى تُقبل شهادته، ووسطية هذه الأمة كونها على الحقِّ بين
باطل من غلاً، وباطل من جفأ، وما عدا الوسط؛ فأطراف داخله تحت الخطر.

والمقصود بالغلو: «مجاوزة الحد في التعبُّد والعمل والثناء؛ قدحاً أو مدحاً».

قال الله - تعالى -: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ﴾ [المائدة:

[٧٧].

ينهى الله - تعالى - أهل الكتاب عن الغلو في الدين، وهو مجاوزة الحد والقدر
المشروع، إلى ما ليس بمشروع؛ فكما أنَّ التقصير والتفريط من المنهيات فالغلو كذلك.

أصول الدعوة السلفية

١- الرجوع إلى الكتاب الكريم والسنة النبوية الصحيحة:

وفهمهما على النهج الذي كان عليه السلف الصالح - رضوان الله عليهم -؛ قال - تعالى -: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ أَهْتَدُوا وَإِنْ نَوَلُوا فإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقِي﴾ [البقرة: ١٣٧].

وقال رسول الله ﷺ: «إِنِّي قَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا إِنْ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ؛ فَلَنْ تَضَلُّوا أَبَدًا: كتاب الله، وسنة نبيه».

وعن بكير بن عبد الله الأشج؛ قال: إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «إِنَّ نَاسًا يَجَادِلُونَكُمْ بِشَبِّهِ الْقُرْآنِ، فَخُذُوهُمْ بِالسُّنَنِ؛ فَإِنَّ أَصْحَابَ السُّنَنِ أَعْلَمَ بَكِتَابِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ -».

٢- الدعوة إلى التوحيد وإخلاص العمل لله - وحده -:

والسلفيون عندما يُنادون بوجوب الدعوة إلى التوحيد؛ لا يقصدون أنهم يُنادون بالدعوة إليه مجردًا، بل لا بُدَّ أَنْ يَتَعَرَّضُوا إِلَى شَيْءٍ مِنْ مُقْتَضِيَاتِهِ وَلِوَازِمِهِ الْمُتَنَوِّعَةِ.

والأخذ بالأولويات لا يعني أخذ الأولي وترك ما سواه، أو أخذ الأهم وترك المهم؛ فالإسلام دين شامل، قائم على الأركان والواجبات والسُنن والمستحبات.

فعلى الدعاة أن تكون انطلاقتهم من التوحيد، فكل دعوة لا تقوم على هذا الأساس - في أي زمان وأي مكان -؛ فإنها دعوة قاصرة ناقصة، ويخشى أن يكون

تَلْخِيصُ الْمَخْتَصَرِ الْحَثِيثِ

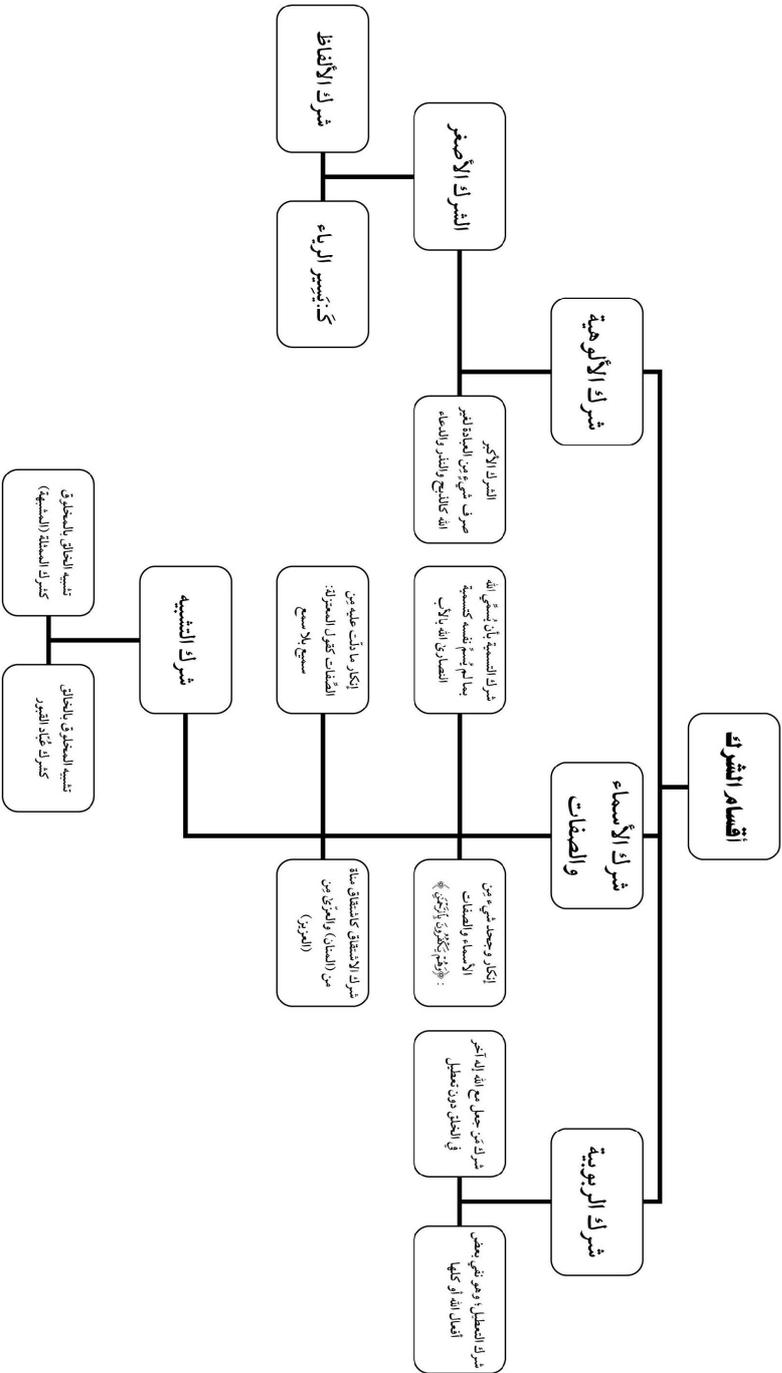
نصيبها إمّا الفشل، وإمّا الانحراف عن الصراط المُستقيم، أو هُما معًا؛ لأنّ هذا أصل عظيم من أصول الدّين، متى غفلت عنه الأمم، وَقَعَتْ في كارثة الشرك والابتداع».

٣- تحذير الناس من الشرك على اختلاف مظاهره:

أولاً: تعريف الشرك:

الشرك - في اللغة -: الشريك جمعه شركاء، والمشارك خلط المُلكين، وقيل: ما كان لك ولغيرك فيه حصة أو نصيب، يُقال: شركته وشاركته واشتركوا، نحو قول موسى عن هارون في قوله -تعالى-: ﴿وَأَشْرِكُوا فِي أَمْرِي﴾ [طه: ٣٢].

الشرك - شرعاً -: أن تجعلَ لله شريكاً، أو أن تجعلَ لله نداً سواءً استقلالاً أو تصرُّفاً؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَلَوْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ﴾ [الإسراء: ١١١]، وقوله -تعالى-: ﴿أَيْنَ شُرَكَاءِ ع﴾ [النحل: ٢٧].



٤- الدعوة إلى الاتباع، ونبذ التقليد:

الاتباع - في اللغة-: مصدر اتبع الشيء وتبعه؛ إذا سافر في أثره. كما قال -تعالى-
 عن موسى مع الخضر عليه السلام: ﴿هَلْ أَتَبَعَكَ عَلَىٰ أَنْ تُعَلِّمَ مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا﴾ [الكهف: ٦٦].
 الاتباع - شرعاً-: هو - كما عرفه الإمام أحمد رحمته الله -: «أن يتبع الرجل ما جاء
 عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه، ثم هو من بعد في التابعين مُخَيَّرٌ».
 فاتِّباع النبي صلى الله عليه وسلم يكون في القول، ويكون في الفعل، ويكون في الترك.

□ مظاهر الاتباع:

أولاً: الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم، والتأسي به في الاعتقادات والأعمال ظاهراً وباطناً:
 قال -تعالى-: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ
 الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١].

ثانياً: تحكيم السنّة، والتحاكم إليها:

قال -تعالى-: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَزَعْتُمْ
 فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهٗ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾
 [النساء: ٥٩].

ثالثاً: الرضى بحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وشرعه:

فعن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه، أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «ذاق طعم
 الإيمان: من رضي بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً ورسولاً».

□ التقليد:

التقليد - لغةً -: «هو جعل القِلادة في العُنق».

التقليد - اصطلاحًا -: «هو أخذ قول الغير، من غير معرفة الدليل».

نشأة التقليد: وقد حدث التقليد في القرن الرابع الهجري.

□ ذمّ التقليد:

١- قال الإمام أبو حنيفة - رَحِمَهُ اللهُ -: «لا يحل لأحد أن يأخذ بقولنا؛ ما لم يعلم من أين أخذناه».

وقال: «إذا صحَّ الحديث؛ فهو مذهبي».

٢- وقال الإمام مالك - رَحِمَهُ اللهُ -: «إنما أنا بشر، أخطئ وأصيب، فانظروا في رأيي، فكل ما وافق الكتاب والسنة؛ فخذوه، وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة؛ فاتركوه».

٣- وقال الإمام الشافعي - رَحِمَهُ اللهُ -: «ما من أحد إلا وتذهب عليه سنة لرسول الله ﷺ، ويعزب عنه فهمها، فمهما قلت من قول أو أصلت من أصل، وفيه عن رسول الله ﷺ خلاف ما قلت؛ فالقول ما قاله رسول الله ﷺ، وهو من قولي، ثم جعل يُردّد هذا الكلام».

وقال - أيضًا -: «كل ما قلت؛ فكان عن النبي ﷺ خلاف قولي ممّا يصح، فحديث النبي ﷺ أولى، فلا تُقلدوني».

٤- وقال الإمام أحمد ابن حنبل - رَحِمَهُ اللهُ -: «لا تُقلدني، ولا تُقلد مالكًا، ولا الشافعي، ولا الأوزاعي، ولا الثوري؛ وخذ من حيث أخذوا».

□ حُكْمُ التَّقْلِيدِ:

التقليد جائز في الجملة للعامة الذين لا قدرة لهم على النظر في الأدلة، واستنباط الأحكام، قال ابن عبد البر - رَحِمَهُ اللهُ -: «ولم يختلف العلماء أن العامة عليهم تقليد علمائهم، وأنهم المرادون بقول الله - عز وجل -: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣].»

وقال ابن تيمية - رَحِمَهُ اللهُ -: «والذي عليه جماهير الأمة: أن الاجتهاد جائز في الجملة، والتقليد جائز في الجملة، ولا يُوجبون الاجتهاد على كل أحد، ويُحرّمون التقليد، ولا يُوجبون التقليد على كل أحد، ويحرّمون الاجتهاد.»

□ شروط التقليد الجائز:

- ١- أن يكون المقلد عامياً، جاهلاً، عاجزاً، لا يستطيع معرفة حُكْمِ الله ورسوله ﷺ بنفسه، وفرضه التقليد لقوله - تعالى -: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، ويقلد أفضل من يجده علماً وورعاً، فإن تساوى عنده اثنان خيّر بينهما.
- ٢- أن يُقلد من عُرف بالعلم والاجتهاد من أهل الدين والصّلاح.
- ٣- ألا يتبين للمقلد الحق، بأن يكون قول غير مقلده أرجح.
- ٤- ألا يكون في التقليد مخالفة واضحة للنصوص الشرعية، أو لإجماع الأمة.
- ٥- ألا يلتزم المقلد مذهباً بعينه في كل المسائل، بل عليه تحري الحق، ويتبع الأقرب للصواب، وليس معنى هذا أن ينتقل بين المذاهب؛ تبعاً للرخص، وبحثاً عن الأسهل.
- ٦- أن يقع للمجتهد حادثة تقتضي الفورية، ولا يتمكن من النظر فيها؛ فيجوز له التقليد - حينئذٍ -.

□ هل يلزم العامي التمذهب؟

قال ابن القيم - رَحِمَهُ اللهُ -: «لا يلزمه، وهو الصَّواب المقطوع به؛ إذ لا واجب إلا ما أوجبه الله ورسوله، ولم يُوجب الله ورسوله على أحد من النَّاس أن يتمذهب بمذهب رجل من الأئمة، فيقلده دينه دُون غيره».

إنَّ عدم الالتزام بمذهب معيَّن هو الأصل، إلا أنَّ هناك استثناء؛ وهو:

١- إذا لم يستطع العبد أن يتعلَّم دينه إلا بالترام مذهب معيَّن.

٢- إذا ترتَّب على الترامه بمذهب معيَّن دفع فساد عظيم لا يتحقَّق دفعه إلا بذلك.

□ الفرق بين الاتِّباع والتقليد:

إنَّ المُتَّبِع في الدرجة بين العالم المجتهد، والعامي المُقلِّد.

٥- نبذ البدع، والأفكار الدخيلة:

□ البدعة - لُغَةً -:

أصل مادَّة (بدع) للاختراع على غير مثال سابق؛ ومنه: قوله - تعالى -: ﴿بَدِيعُ

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١٧]، وقوله - تعالى -: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِنْ الرُّسُلِ﴾

[الأحقاف: ٩].

ويقال: ابتدع فلان بدعةً؛ يعني: ابتدأ طريقة لم يسبقه إليها سابق، وهذا أمرٌ

بديع: يُقال في الشيء المُستحسن، الذي لا مثال له في الحُسن، ومن هذا المعنى

سمَّيت البدعة بدعة.

□ البدعة - اصطلاحًا -:

«طريقة في الدين مُخترعة، تُضاهي الشرعية، يُقصد بالسُّلوك عليها المُبالغة في التَّعبُد لله -سُبْحَانَهُ-».

□ البدعة الحقيقية، والبدعة الإضافية:

البدعة الحقيقية: هي التي لَمْ يَدُلَّ عليها دليلٌ شرعيٌّ، لا مِن كتابٍ، ولا سُنَّةٍ، ولا إجماعٍ، ولا استدلالٍ مُعتبرٍ عند أهل العِلْم، لا في الجُملة، ولا في التفصيل، ولذلك سُمِّيَتْ بدعة؛ لأنَّها شيءٌ مُخترَعٌ على غيرِ مِثَالٍ سابق.

وَمِنْ أمثلة ذلك:

١- الرَّهْبَنَةُ بِتَرْكِ الزَّوْجِ.

٢- الوُقُوفُ فِي الشَّمْسِ تَعَبُّدًا.

البدعة الإضافية: هي التي لها نائبتان:

إحداهما: لها مِنَ الأدلَّةِ مُتعلِّقٌ، فلا تكون مِنَ تلكِ الجهة بدعة.

والأخرى: ليس لها مُتعلِّقٌ إلَّا مِثْلُ ما للبدعة الحقيقية.

أي: أنَّها بالنسبة إلى إحدى الجهتين يُظنُّ أنَّها سُنَّةٌ؛ لأنَّها مُستندة إلى دليلٍ، وبالنسبة إلى الجهة الأخرى بدعة؛ لأنَّها مُستندة إلى شُبْهة لا إلى دليلٍ، أو غير مُستندة إلى شيءٍ.

مثالها:

١- أفراد الجمعة بصيام، أو ليلها بقيام.

٢- تخصيص شهر رجب بعُمرَة.

٣- الذِّكْر الجماعي.

وغيرها.

والفرق بَيْنَهُمَا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى: أَنَّ الدَّلِيلَ عَلَى الْبِدْعَةِ الْإِضَافِيَّةِ مِنْ جِهَةِ الْأَصْلِ قَائِمٌ، وَمِنْ جِهَةِ الْكَيْفِيَّاتِ أَوْ الْأَحْوَالِ أَوْ التَّفَاصِيلِ لَمْ يَقُمْ عَلَيْهَا، فَوَقَعَتْ عَلَى هَيْئَةٍ لَمْ يَرِدْ بِهَا الشَّرْعُ.

□ التحذير من البدع:

أولاً: مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ:

قال -تعالى-: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ﴾ [الحديد: ٢٧].

وقال -تعالى-: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَمَّمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ

الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

قال ابنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما في تفسير هذه الآية: «أخبر الله -تعالى- نبيه صلى الله عليه وسلم

والمؤمنين أنه أكمل لهم الإيمان؛ فلا يحتاجون إلى زيادة أبداً، وقد أتمه الله؛ فلا

يُنْقِصُهُ أَبَدًا، وقد رضي به؛ فلا يسخطه أبداً».

تَلْخِيصُ الْمُخْتَصِرِ الْحَثِيثِ

فالمبتدع يرى أنّ الدين لم يكمل، أو أنّ محمداً ﷺ خان الرسالة. قال الإمام مالك - رَحِمَهُ اللهُ -: «مَنْ ابْتَدَعَ فِي الْإِسْلَامِ بَدْعَةً يَرَاهَا حَسَنَةً؛ فَقَدْ زَعَمَ أَنَّ مُحَمَّدًا خَانَ الرَّسَالَهَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]؛ فَمَا لَمْ يَكُنْ يَوْمئِذٍ دِينًا، فَلَا يَكُونُ الْيَوْمَ دِينًا».

ثَانِيًا: مِنَ السُّنَّةِ:

- ١- المبتدع حَقَّتْ عَلَيْهِ اللَّعْنَةُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي قَالَ: «الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مِنْ كَذَا إِلَى كَذَا، لَا يُقَطَّعُ شَجَرُهَا، وَلَا يُحْدَثُ فِيهَا حَدَثٌ، وَمَنْ أَحْدَثَ حَدَثًا؛ فَعَلِيهِ لَعْنَةُ اللَّهِ، وَالْمَلَائِكَةُ، وَالنَّاسُ أَجْمَعِينَ».
- ٢- أَنَّ عَمَلَهُ مَرْدُودٌ عَلَيْهِ؛ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ؛ فَهُوَ رَدٌّ».
- ٣- أَنَّ صَاحِبَ الْبَدْعَةِ فِي النَّارِ؛ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَكُلُّ مُحْدَثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ فِي النَّارِ».
- ٤- أَنَّ الْمُبْتَدِعَ عَلَيْهِ إِثْمٌ مَنْ اتَّبَعَهُ؛ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ؛ كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ اتَّبَعَهُ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئًا».

ثَالِثًا: مِنْ أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ:

* عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ بِالشَّامِ؛ فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ! عَلَيْكُمْ بِالْعِلْمِ قَبْلَ أَنْ يُرْفَعَ، أَلَا وَإِنَّ رَفْعَهُ ذَهَابُ أَهْلِهِ، وَإِيَّاكُمْ وَالْبِدْعَ وَالتَّبَدُّعَ وَالتَّنَطُّعَ! وَعَلَيْكُمْ بِأَمْرِكُمُ الْعَتِيقَ».

* وعن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «ما ابتدعت بدعة إلا ازدادت مضياً، ولا نزعَت سُنَّةٌ إلا زادت هرباً».

* وقال رجل لابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَوْصِنِي؛ قال: «عليك بتقوى الله والاستقامة، اتَّبِعْ وَلَا تَبْتَدِعْ».

* وقال ابنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «كُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَلَوْ رَأَاهَا النَّاسُ حَسَنَةً».

□ التعريف بأهل الأهواء والبدع:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: «والبدعة التي يُعَدُّ بها الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ: مَا اشْتَهَرَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالسُّنَّةِ مُخَالَفَتَهَا لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ كَبَدْعَةِ الْخَوَارِجِ، وَالرُّوَافِضِ، وَالْقَدْرِيَّةِ، وَالْمَرْجِيَّةِ».

□ متى يُبَدَّعُ الرَّجُلُ؟

لا يُبَدَّعُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ، أَوْ يُحَكَّمُ بِخُرُوجِهِ مِنْ دَائِرَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ بِمُجَرَّدِ خَطئه فِي الْاجْتِهَادِ:

□ قال محدث الشام الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

«المُبتدع: هو أولاً الَّذِي يَحْدُثُ مِنْ عَادَتِهِ الْإِبْتِدَاعُ فِي الدِّينِ، وَلَيْسَ الَّذِي يَتَّبِعُ بَدْعَةً، وَلَوْ كَانَ هُوَ فَعَالًا لَيْسَ عَنِ اجْتِهَادِهِ، وَإِنَّمَا عَنْ هَوَى، مَعَ هَذَا لَا يُسَمَّى مُبتدِعًا. وَأَوْضَحُ مِثَالًا لِتَقْرِيْبِ هَذَا الْمِثَالِ: أَنَّ الْحَاكِمَ الظَّالِمَ قَدْ يَعْدِلُ فِي بَعْضِ أَحْكَامِهِ؛ فَلَا يُقَالُ فِيهِ عَادِلٌ، كَمَا أَنَّ الْعَادِلَ قَدْ يَظْلِمُ فِي بَعْضِ أَحْكَامِهِ؛ فَلَا يُقَالُ فِيهِ ظَالِمٌ، وَهَذَا يُوَكِّدُ الْقَاعِدَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ الْفَقْهِيَّةَ:

أَنَّ الْإِنْسَانَ بِمَا يَغْلِبُ عَلَيْهِ مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ، فَإِذَا عَرَفْنَا هَذِهِ الْحَقِيقَةَ؛ عَرَفْنَا مَنْ

هو المُبتدع».

وقال أيضًا: «فيشترط -إذن- في المبتدع شرطان:

الشرط الأول: أن لا يكون مُجتهدًا، وإنما يكون مُتبعًا للهوى.

الشرط الثاني: أن يكون ذلك من عادته، ومن ديدنه».

□ من علامات أهل الأهواء، والبدع، وصفاتهم:

١- الفرقة:

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية مؤكِّدًا أن شعار فرق أهل البدع هو التفرُّق: «ولهذا وُصِفَت الفرقة الناجية بأنها أهل السُّنة والجماعة، وهم الجمهور الأكبر، والسَّواد الأعظم، وأمَّا الفرق الباقية؛ فإنَّهم أهل الشذوذ والتفرُّق والبدع والأهواء، ولا تبلغ الفرقة من هؤلاء منها في غاية القلة، وشعار هذه الفرق مفارقة الكتاب والسُّنة والإجماع».

٢- أتباع الهوى:

وهي أبرز صفاتهم؛ ولهذا أُطلق عليهم: أهل الأهواء والبدع؛ قال -تعالى- في

وَصَفِهِمْ: ﴿أَفْرَاءَ يَتَمَنَّوْنَ أَنْ يُؤْتُواهُمُ الْهَوَىٰ وَهُوَ أَخْلَلَهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [الجن: ٢٣].

قال ابن كثير -رَحِمَهُ اللهُ-: «أي: إنما يَأْتِمِرُ بهواه، مهما رآه حسنًا فعَلَهُ، ومهما رآه

قبيحًا تَرَكَه، وهذا قد يُستدلُّ به على المُعتزلة في قولهم بالتحسين والتقبيح

العقليين».

٣- اتباع المتشابه:

وروى البخاري - رَحِمَهُ اللهُ - عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: تَلَا رَسُولُ اللهِ ﷺ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكُرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ٧]؛

قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ، فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللهُ؛ فَاحْذَرُوهُمْ».

٤- معارضة السنة بالقرآن:

قال الإمام البرهاري - رَحِمَهُ اللهُ -: «إِذَا سَمِعْتَ الرَّجُلَ يَطْعَنُ عَلَى الْآثَارِ، أَوْ يَرُدُّ الْآثَارَ، أَوْ يُرِيدُ غَيْرَ الْآثَارِ؛ فَاتَّهَمَهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَلَا تَشْكُ أَنَّهُ صَاحِبُ هَوَى مُبْتَدِعٍ».

٥- بغض أهل الأثر:

وَمِنْ عِلَامَاتِ أَهْلِ الْبِدْعِ بَغْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ، وَالْوَقِيعَةُ فِيهِمْ: فَعَنْ أَحْمَدَ بْنِ سَنَانَ الْقَطَّانِ - رَحِمَهُ اللهُ - أَنَّهُ قَالَ: «لَيْسَ فِي الدُّنْيَا مُبْتَدِعٌ إِلَّا هُوَ يَبْغِضُ أَهْلَ الْحَدِيثِ».

٦- إطلاق الألقاب على أهل السنة:

وَمِنْ عِلَامَاتِ أَهْلِ الْبِدْعِ الَّتِي نَصَّ عَلَيْهَا الْعُلَمَاءُ: إِطْلَاقُ الْأَلْقَابِ عَلَى أَهْلِ

تَلْخِيسُ الْمُخْتَصِرِ الْحَثِيثِ

السُّنَّةُ بِقَصْدِ انْتِقَاصِهِمْ.

قال أبو حاتم الرازي - رَحِمَهُ اللهُ -: «علامةُ الجهميَّة: تسميتُهم أهلَ السُّنَّةِ مُشَبَّهَةً، وعلامةُ القدريَّة: تسميتُهم أهلَ الأثرِ مُجْبِرَةً، وعلامةُ المُرجئة: تسميتُهم أهلَ السُّنَّةِ مُخَالَفَةً ونَقْصَانِيَّةً.

وعلامةُ الرافضة: تسميتُهم أهلَ السُّنَّةِ ناصِبَةً، ولا يلحقُ أهلَ السُّنَّةِ إلا اسمٌ واحد، ويستحيلُ أن تجتمعَ هذه الأسماء».

٧- ترك انتحال مذهب السلف:

قال شيخُ الإسلام ابنُ تيمية - رَحِمَهُ اللهُ -: «فالمقصودُ أنَّ المشهورينَ مِنَ الطوائفِ - بين أهلِ السُّنَّةِ والجماعة - العامَّة بالبدعة ليسوا مُنتحلينَ للسلف، بل أشهرُ الطوائفِ بالبدعة الرافضة، حتَّى إنَّ العامَّة لا تعرفُ مِنْ شعائرِ البدعِ إلا الرَّفْضَ، والسُّنِّي في اصطلاحهم مَنْ لا يكونُ رافضيًّا... فعَلِمَ أنَّ شعارَ أهلِ البدعِ هو تركُ انتحالِ مذهبِ السلف، ولهذا قال الإمامُ أحمدُ في رسالةِ عبدوس بن مالك: «أصولُ السُّنَّة - عندنا -: التمسُّكُ بما كانَ عليه أصحابُ النبي ﷺ».

٨- تكفير مخالفيهم بغير دليل:

قال شيخُ الإسلام - رَحِمَهُ اللهُ - في أكثرِ مِنْ موضعٍ مِنْ كُتُبِهِ في الرَّدِ على مَنْ قال بتكفير المتأوِّلين: «وهذا القول لا يُعرفُ عن أحدٍ مِنَ الصَّحابةِ والتابعينَ لهم بإحسان، ولا أحدٍ مِنَ أئمَّةِ المُسلمينَ، وإنَّما هو في الأصلِ مِنْ أقوالِ أهلِ البدعِ،

الَّذِينَ يَبْتَدِعُونَ بَدْعَةً، وَيُكْفِرُونَ مَنْ خَالَفَهُمْ؛ كَالْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ». وقال -أيضاً-: «والخوارج تُكْفِرُ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَكَذَلِكَ الْمُعْتَزِلَةُ يُكْفِرُونَ مَنْ خَالَفَهُمْ، وَكَذَلِكَ الرَّافِضَةُ، وَمَنْ لَمْ يُكْفِرْ فَسَقَ. وكذلك أكثر أهل الأهواء يبتدعون رأياً ويكفرون من خالفهم فيه. وأهل السُّنَّةِ يَتَّبِعُونَ الْحَقَّ مِنْ رَبِّهِمُ الَّذِي جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، وَلَا يُكْفِرُونَ مَنْ خَالَفَهُمْ فِيهِ، بَلْ هُمْ أَعْلَمُ بِالْحَقِّ، وَأَرْحَمُ بِالْخَلْقِ».

□ حُكْمُ هِجْرِ أَهْلِ الْبِدْعِ:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمته الله- بعد أن ذكر قصة هجر النبي ﷺ لكعب وصاحبيه وأمر المسلمين بهجرهم، وأمر عمر رضي الله عنه المسلمين بهجر صبيغ: «فلهذا ونحوه؛ رأى المسلمون أن يهجروا من ظهرت عليه علامات الزيغ، من المظهرين للبدع، الداعين إليها، والمظهرين للكبائر، فأما من كان مُسْتَتِراً بِمَعْصِيَةٍ أَوْ مُسِرّاً لِبِدْعَةٍ غَيْرِ مُكْفَرَةٍ؛ فَإِنَّ هَذَا لَا يُهْجَرُ، وَإِنَّمَا يُهْجَرُ الدَّاعِي إِلَى الْبِدْعَةِ؛ إِذِ الْهَجْرُ نَوْعٌ مِنَ الْعُقُوبَةِ، وَإِنَّمَا يُعَاقَبُ مَنْ أَظْهَرَ الْمَعْصِيَةَ قَوْلًا أَوْ عَمَلًا».

فصل

الغلو في مسألة الهجر والتبديع

وهذه المسألة -مع الأسف- قد انتشرت، وإليك كلام علماء السلف في القديم والحديث حول هذه المسألة:

□ أقوال أئمة السلف المُتقدِّمين:

١- قال الإمام ابن القيم - رَحِمَهُ اللهُ - بعد مُناقشة أبي إسماعيل الهروي - رَحِمَهُ اللهُ - في بعض مسائل التوبة:

«ولا تُوجب هذه الرِّلة من شيخ الإسلام إهدار محاسنه، وإساءة الظن به، فمحلّه من العلم والأمانة والمعرفة والتقدُّم في طريق السلوك المحل الذي لا يُجهل، وكل أحد فمأخوذ من قوله ومتروك إلا المعصوم - صلوات الله وسلامه عليه -، والكامل من عدَّ خطؤه».

٢- وقال الإمام الذهبي - رَحِمَهُ اللهُ -:

«ولو أنا كُلمنا أخطأ إمام في اجتهاده في آحاد المسائل خطأ مغفوراً له، قُمنّا عليه، وبدّعناه، وهجرناه؛ لَمَّا سَلِمَ معنا لا ابنُ نصر، ولا ابنُ مندة، ولا من هو أكبر منهما، والله هو هادي الخلق، وهو أرحم الراحمين، فنعوذ بالله من الهوى والفضاظة».

٣- قال ابنُ أبي العزّ الحنفي - رَحِمَهُ اللهُ - شارح «الطحاوية»:-

«وهذا أمرٌ مُتيقن به في طوائف كثيرة، وأئمة في العلم والدين، وفيهم بعض مقالات الجهميّة، أو المرّجئة، أو القدرية، أو الشيعة، أو الخوارج، ولكن الأئمة في العلم والدين لا يكونون قائمين بجُملة تلك البدعة، بل بفرع من فروعها، ولهذا انتحل أهل هذه الأهواء لطوائف من السلف المشاهير».

فمن عيوب أهل البدع تكفير بعضهم بعضاً، ومن مَمادِح أهل العلم أنّهم يُخطئون ولا يُكفرون.

فصل

التصفيه والتربية

المقصود بالتصفيه؛ هي: تنقيه الإسلام من كل ما دخله من شوائب.

المقصود بالتربية؛ هي: تنشئة الجيل الناشئ على هذا الإسلام، وخاصة العقيدة الإسلامية الصحيحة المُستمدَّة من الكتاب والسُّنة، ولقد قال ربُّنا - سبحانه وتعالى -:

﴿وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيَْنَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ [آل عمران: ٧٩].

والربَّاني؛ هو: «الذي يُربيّ النَّاسَ بمنهج الله، ويتدرَّج بهم حتَّى يصل بهم إلى المستوى الرفيع الذي يُريده الله».

ولقد فسَّر بعضُ أهل العلم الآية الكريمة بقولهم: «هم الذين يُربُّون النَّاسَ بصغار العلم قبل كباره»؛ أي: تربية الناس على العلم الصحيح المُصَفَّى -الذي ليس فيه غَبَشٌ أو دخن - بدقيق المسائل قبل جليلها.

□ مجالات التصفيه:

مجالات التصفيه كثيرة، فهي تتناول جميع العلوم، ومنها -على سبيل المثال لا الحصر-:

أولاً: تصفيه العقيدة:

وهي التي وصلتنا من طريق الوحيين الشريفين نقيَّة من الخرافة؛ خالصة من

تلخيص المختصر الحديث

الشوائب، بعيدة عن أباطيل الشرك، سالمة من هوة التأويل.

ولكن لما ابتعد الناس عن سلوك سبيل نهج أهل الحديث في فهم الكتاب والسنة؛ وقعوا -دونما وعي- في الشرك وأحواله، وتحريف الصفات الإلهية، وتأويلها، وصرفها عن حقيقتها اللغوية اللاتقة بذات الله - سبحانه وتعالى -.

وأصبحت منكرات الأفكار العقائدية - عند أهل الحديث والسنة - مُسلّمات بدهيات عند متأخري الخلف.

ثانياً: تصفية السنة:

وهي من أوسع المجالات التي تحتاج إلى تصفية، ولا يخفى ما لانتشار الأحاديث الضعيفة والموضوعة في أوساط الناس من أثر سيئ.

ثالثاً: تصفية التفسير:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمته الله-: «وهذه الكتب التي يُسميها كثير من الناس كتب التفسير فيها كثير من التفسير منقولات عن السلف مكذوبة عليهم، وقول على الله ورسوله ﷺ بالرأي المجرد، بل بمجرد شبهة قياسية أو شبهة أدبية، ومعلوم أن في كتب التفسير من النقل عن ابن عباس رضي الله عنهما من الكذب الشيء الكثير... فلا بُد من تصحيح النقل لتقوم الحجة...».

رابعاً: تصفية الفقه:

إن الفقه ذخيرة ضخمة من ذخائر علمائنا المسلمين، تدل على سعة أفق،

وشُمول نظر، وإليك بعض هذه الأحاديث التي يُستدلُّ بها إمّا تعصُّباً لمذهب أو لبدعة:

١- (ما زال رسول الله ﷺ يقنت في صلاة الغداة حتّى فارق الدنيا).

٢- (خمسٌ ليالٍ لا تُردّ فيهنّ الدّعوة: أوّل ليلةٍ من رَجَب، وليلة النّصف من شعبان، وليلة الجمعة، وليلة الفطر، وليلة النّحر).

خامساً: تصفية السّير والتّاريخ:

وهما يُشكّلان جزءاً ممّا يُسمّى في عصرنا الحاضر بالعلوم الإنسانيّة.

لذا؛ وجب له أصولٌ راسخة، وقواعد ثابتة؛ حتّى لا تدخله المُفتريات، وتخلط به المُنكرات، وهذا للأسف الشّديد ليس بواقع، بل هو مفقود، وإليك بعض الحوادث التي اشتهرت عند الناس؛ وهي لا تصحّ:

١- قصّة غار ثور:

«ليلة الغار (ثور) أمر الله -عزّ وجلّ- شجرة؛ فخرّجت في وجه النبي ﷺ تستره، وإنّ الله -عزّ وجلّ- بعث العنكبوت، فنسجت ما بينهما، فسترت وجه النبي ﷺ، وأمر الله حمامتين وحشيتين، فأقبلتا تدفّان (وفي نسخة: ترفّان)، حتّى وقعنا بيّن العنكبوت وبيّن الشّجرة».

٢- عام الحُزن:

«أنّ النبي ﷺ أطلق على هذا العام (عام وفاة السيدة خديجة رضي الله عنها)، وعمّه أبي طالب) اسم: (عام الحزن) لشدة ما كابد فيه من الشّدائد في سبيل الدّعوة».

٣- محاولة انتحار النبي ﷺ (وحاشاه):

«... حتى حزن النبي ﷺ - فيما بلغنا - حُزناً غداً منه مراراً كي يتردئ من رؤوس شواهد الجبال، فكُلِّمًا أَوْفَى بذروة جبل لكي يُلقِي منه نفسه، تبدئ له جبريل؛ فقال: يا محمد! إنك رسول الله حقاً؛ فيسكن ذلك جأشه وتقرّ نفسه، فيرجع، فإذا طالت عليه فترة الوحي؛ غدا لمثل ذلك، فإذا أَوْفَى بذروة جبل تبدئ له جبريل؛ فقال له مثل هذا».

سادساً: تصفية الأخلاق والسلوك والتزكية:

وهي إحدى المهمات التي من أجلها بُعث الرسول ﷺ، بل هي غاية الرسائل وثمرتها؛ فقد قال -تعالى-: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمَمِ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [الجمعة: ٢].

وقد دخل منهاج إصلاح النفس الذي اندرج تحت اسم (التصوّف)، فجمع في طيَّاته بلاء، لا حصر له ولا حدّ.



فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٥	المقدمة.....
٧	بيان معنى منهج السلف.....
٧	□ أولًا: تعريف المنهج وبيان أهميته.....
٧	□ أهمية المنهج.....
٧	□ ثانيًا: تعريف السلف.....
٨	□ ثالثًا: نشأة مذهب السلف.....
٩	□ رابعًا: ما السلفية؟.....
٩	□ خامسًا: من السلفي؟.....
٩	□ مُستلزمات الانتساب إلى السلف.....
١٠	□ وجوب أتباع منهج السلف.....
١٠	□ أولًا: الأدلة من القرآن.....
١١	□ ثانيًا: الأدلة من السنة.....
١١	□ ثالثًا: الأدلة من أقوال السلف.....
١٢	أسماء السلف وألقابهم.....
١٢	أهل السنة والجماعة.....
١٢	□ إطلاقات مُصطلح أهل السنة.....
١٣	أهل الحديث.....
١٣	السواد الأعظم.....
١٤	الفرقة الناجية.....

الموضوع	الصفحة
الطائفة المنصورة.....	١٤.....
صفات الطائفة المنصورة.....	١٥.....
□ الصِّفة الأولى: الاستمرارية.....	١٥.....
□ الصِّفة الثانية: الاجتماع على التَّوحيد والمنهاج، والمُفارقة عليهما.....	١٥.....
□ الصِّفة الثالثة: الشمولية الدعوية.....	١٦.....
الغُرباء.....	١٧.....
□ أهميَّة الثَّبات على المنهج.....	١٧.....
□ أسباب الثَّبات على المنهج.....	١٨.....
أولاً: العلم بالمنهج.....	١٨.....
ثانياً: الاستجابة لأمر الله بلزوم المنهج.....	١٨.....
ثالثاً: الحذر من العُدول عن المنهج.....	١٩.....
رابعاً: الأخذ بالوسطيَّة والاعتدال.....	١٩.....
خامساً: عَدَم الوَحشة بقلَّة السَّالِكين على المنهج.....	١٩.....
سادساً: رَبَط المُسلم بِسَلْفِهِ الصَّالح، وبالعُلَماء الرَّبَّانِيَّين.....	٢٠.....
أهمُّ أصول منهج السَّلَف في العَقيدة.....	٢١.....
١ - حَضْرُهُم مصدر التَّلَقِّي في باب الاعتقاد على: الكتاب، والسُّنَّة، وإجماع السَّلَف... ٢١	٢١.....
□ فالمصدر الأوَّل للتَّلَقِّي: القرآن.....	٢١.....
□ المصدر الثاني للتَّلَقِّي: السُّنَّة.....	٢١.....
□ المصدر الثالث للتَّلَقِّي: الإجماع.....	٢٢.....
٢ - احتِجاج السَّلَف بالسُّنَّة الصَّحيحة مُطْلَقاً:.....	٢٣.....

الموضوع	الصفحة
٣- فَهْمُ النُّصُوصِ عَلَى ضَوْءِ أَقْوَالِ السَّلَفِ.....	٢٤.....
□ الفَهْمُ - في اللُّغَةِ -.....	٢٤.....
□ الفَهْمُ في الاصطِلاحِ.....	٢٤.....
أوَّلاً: دلالة القرآن الكريم.....	٢٤.....
ثانياً: دلالة السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ.....	٢٥.....
ثالثاً: دلالة الإجماع وأقوال العلماء.....	٢٥.....
أ- الإجماع.....	٢٥.....
ب- أقوال سلف هذه الأمة وعلمائها.....	٢٥.....
□ رابعاً: دلالة العقل.....	٢٦.....
□ فوائد الالتزام بفَهْمِ السَّلَفِ.....	٢٦.....
٤- التَّسْلِيمُ بما جاء به الوحي، مع إعطاء العقل دوره الحقيقي.....	٢٧.....
□ ما العقل؟ وما منزلته في الإسلام؟.....	٢٨.....
□ مكانة العقل.....	٢٨.....
□ منزلة العقل في الإسلام.....	٢٨.....
□ موقف السَّلَفِ مِنَ الْعَقْلِ.....	٢٩.....
٥- عدم الخوض في علم الكلام.....	٣٠.....
□ مَنْ هُمْ أَهْلُ الْكَلَامِ؟.....	٣٠.....
□ أَهْمُ أَصُولِ أَهْلِ الْكَلَامِ في تَلَقِّي الدِّينِ.....	٣١.....
□ موقف أهل الكلام من نصوص الكتاب والسُّنَّةِ إذا خالفت أصولهم.....	٣١.....

الموضوع	الصفحة
□ موقف السلف من أهل الكلام	٣٢
□ خصائص المنهج السلفي	٣٣
١- السهولة والوضوح	٣٣
٢- الاتفاق على المنهج	٣٤
٣- الاجتماع على الحق	٣٥
٤- العدل والإنصاف	٣٦
□ البعد عن الإنصاف يُفسد القلوب	٣٦
□ إنصاف المخالف يُشيع العدل بين المختلفين	٣٦
□ الإنصاف بتغليب المحاسن	٣٧
□ من مظاهر الإنصاف	٣٨
□ من صور عدم الإنصاف بين الأقران (خاصة)	٣٩
□ نُذرة الإنصاف	٤٠
٤- الوسطية وعدم الغلو	٤٠
أصول الدعوة السلفية	٤١
١- الرجوع إلى الكتاب الكريم والسنة النبوية الصحيحة	٤١
٢- الدعوة إلى التوحيد وإخلاص العمل لله - وحده -	٤١
٣- تحذير الناس من الشرك على اختلاف مظاهره	٤٢
أولاً: تعريف الشرك	٤٢
٤- الدعوة إلى الاتباع، وببند التقليد	٤٤

الموضوع	الصفحة
□ مظاهر الاتِّباع	٤٤
□ ثانيًا: تحكيم السُّنَّة، والتَّحَاكُم إليها	٤٤
□ ثالثًا: الرِّضَى بِحُكْمِ رَسولِ اللهِ ﷺ وشرعه	٤٤
□ التقليد	٤٥
□ ذمّ التقليد	٤٥
□ حُكْم التقليد	٤٦
□ شروط التقليد الجائز	٤٦
□ هل يلزم العامِّي التَّمْذِهب؟	٤٧
□ الفرق بين الاتِّباع والتقليد	٤٧
□ ٥- نبذ البدع، والأفكار الدخيلة	٤٧
□ البدعة - لُغَةً -	٤٧
□ البدعة - اصطلاحًا -	٤٨
□ البدعة الحقيقية، والبدعة الإضافية	٤٨
□ التحذير من البدع	٤٩
□ أولًا: مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ	٤٩
□ ثانيًا: مِنَ السُّنَّةِ	٥٠
□ ثالثًا: مِنَ أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ:	٥٠
□ التعريف بأهل الأهواء والبدع	٥١
□ متى يُبدَع الرَّجُلُ؟	٥١
□ من علامات أهل الأهواء، والبدع، وصفاتهم	٥٢

الموضوع	الصفحة
١- الفرقة	٥٢.....
٢- أتباع الهوى	٥٢.....
٣- أتباع المتشابه	٥٣.....
٤- معارضة السنة بالقرآن	٥٣.....
٥- بغض أهل الأثر	٥٣.....
٦- إطلاق الألقاب على أهل السنة	٥٣.....
٧- ترك انتحال مذهب السلف	٥٤.....
٨- تكفير مخالفينهم بغير دليل	٥٤.....
□ حكم هجر أهل البدع	٥٥.....
فصل الغلو في مسألة الهجر والتبديع	٥٥.....
□ أقوال أئمة السلف المتقدمين	٥٦.....
فصل التصفية والتربية	٥٧.....
□ مجالات التصفية	٥٧.....
أولاً: تصفية العقيدة	٥٧.....
ثانياً: تصفية السنة	٥٨.....
ثالثاً: تصفية التفسير	٥٨.....
رابعاً: تصفية الفقه	٥٨.....
خامساً: تصفية السير والتاريخ	٥٩.....
سادساً: تصفية الأخلاق والسلوك والتركية	٦٠.....
فهرس الموضوعات	٦١.....